



بحث لنبل شهادة الإجازة في القانون الخام

عنوان:

التفاوضي الإلكتروني و شهادته المعاشرة العادلة



تحت إشراف الدكتور:

(محمود بوهرورة)

من إنجاز الطبة:

سفيان أبو الجمال

الشّكر و التقدير

الحمد لله وحده، أخلص له تعالى الحمد والشّكر؛ لأنّه الذي وفقني وأعانني وأرشدني، ولا عد لنعم الله تعالى، والصلوة والسلام على سيدنا وحبيبنا ونبينا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وأصحابه أجمعين.

وبهذه المناسبة أتقدم بالشّكر الجليل لكل من ساعدني من قريب أو بعيد حتى ولو بكلمة أو معلومة أو تشجيع في تتمة هذا العمل المتواضع، وخاصة الأستاذ المشرف على هذا البحث الدكتور زكرياء بوشورة الذي عبد لنا الطريق في اتمام هذا البحث.

فجزاكم الله عنّي خير الجزاء وادعو لهم بكل التوفيق والصلاح والنجاح إذ أنه من صنع إلّي معروفة فدعا للصانع له بالخير فقط أجزل له الشّكر.

فك الرموز

ق.م.م: قانون مسطرة المدنية

ق.م.ج: قانون المسطرة الجنائية

ق.ج: القانون الجنائي

ق.ل.ع: قانون الالتزامات و العقود

م.س: مرجع سابق

ص: صفحة

م ق.م: مشروع قانون مسطرة المدنية

م ق.ج: مشروع قانون مسطرة الجنائية

مقدمة:

في ظل تطور التكنولوجيا الحديثة التي أدت إلى التطور التقني في مجال الاتصال عموماً، مما أرخى بظالله على شئ مناحي الحياة في مختلف المجتمعات البشرية، فلا يخلو مجتمع يعيش في هذا العالم من تدخل الوسائل المستحدثة والمرتبطة بالเทคโนโลยيا والاتصال بصورة حتمت عليه ضرورة مسايرة هذا الوضع. فقد شهد العالم قفزات في العديد من المجالات المختلفة اقتصادياً واجتماعياً بحيث عرفت هذه المجالات تطويراً كبيراً في استخدام الوسائل الإلكترونية لتبسيط وتحسين الوصول للخدمات، ومجال القضاء والمحاكمة لم تكن استثناءً فبفضل التكنولوجيا الحديثة، عرف العالم مفهوماً جديداً يعرف بالتقاضي الإلكتروني ويشير هذا المصطلح إلى استخدام الوسائل الإلكترونية الرقمية في إجراءات المحاكمة والتقاضي كما يعتبر التقاضي الإلكتروني نقلة نوعية في سرعة التقاضي باعتباره أكثر

فعالية واكثر كفاءة من عملية التقاضي التقليدية، فمن خلال التقاضي الإلكتروني يمكن للأفراد تقديم الوثائق والمستندات والشهود إلكترونيا، كما يمكن متابعة حالة القضية عبر الانترنت واجراء جلسات المحاكمة عبر تقنية الفيديو.

وفي هذا الإطار جاءت عدم توجيهات ملوكية للتحول الرقمي للعدالة من أجل رفع من جودة المنظومة القضائية بالمغرب، ومن أبرز هذه التوجيهات الخطاب الملكي السامي خلال المؤتمر الدولي للعدالة بمراكش¹. وكما سبق الذكر فان المحاكمة عن بعد من خلال مسودة مشروع قانون قد اثارت نقاشا لدى العديد من المهتمين والممارسين خاصة وان هذه التقنية الجديدة من شأنها ان تمثل بمبدأ الشرعية الجنائية وتهدد حقوق المتقاضين من الاستفادة من المبادئ الدستورية كالحق في الولوج الى العدالة والحق في الحضور الى جلسات الحكم والى غير ذلك من الحقوق، وان مسودة مشروع

¹ رسالة ملوكية إلى المشاركين في الدورة الثانية لمؤتمر مراكش الدولي للعدالة أكتوبر 2019 ، منشورة على الموقع المبين

أسفله، تم الطالع عليه بتاريخ 14/6/2023 : على الساعة 15.14

قانون المسطورة الجنائية خصّت جزء لا يستهان به لتقنيات الاتصال عن بعد سواء خلال مرحلة التحقيق او المحاكمة .

أهمية البحث:

إن البحث في مجال التقاضي الإلكتروني وضمانات المحاكمة العادلة له من الأهمية العملية التي تستوجب بذل المزيد من الجهد في محاوله سير أغوار هذا النظام وبيان ماهيته ومزاياه والكيفية التي يستطيع معها المتقاضين الولوج إلى مؤسساته ويستمد البحث أهميته من خلال أهمية التقاضي الإلكتروني وضمانات المحاكمة العادلة كوسيلة لحل الخلافات بكافة أشكالها عن طريق اللجوء إلى المؤسسات القضائية الرسمية بصورة تقلل على المتقاضين النفقات والجهد والوقت، وهو كذلك يعكس التقدم الذي وصلت إليه مؤسسات الدولة القضائية في مجال التحول الرقمي، وكما هو معروف فدولة الحق والقانون هي التي تحافظ على ضمانات المتهم أثناء الدعوى، في كافة مراحلها لهذا كان من البديهي الواضح التطرق إلى الضمانات التي توفرها الدولة إلى هؤلاء المتقاضين.

انطلاقاً مما سبق يتضح أن الموضوع الذي هو محل الدراسة والتحليل يثير

الأشكالية التالية:

- ما مدى فعالية التقاضي الإلكتروني في ضمانات المحاكمة العادلة؟

وهذه الاشكالية بدورها تفرعت الى التساؤلات التالية:

- ما هي خصائص نظام تقاضي إلكتروني؟

- وما هي اجراءات التقاضي الإلكتروني؟

- ما هي الاليات القانونية والتقنية الكفيلة لإنجاح هذا المشروع؟ وما

هي الضمانات التي سيقدمها للمتقاضين؟

ومن خلال هذه التساؤلات سنعتمد التصميم التالي:

الفصل الأول: التقاضي الإلكتروني في التشريع المغربي والتشريعات

المقارنة.

الفصل الثاني: المحاكمة العادلة في ظل التقاضي الإلكتروني.

الفصل الأول:

التقاضي الإلكتروني في التشريع المغربي
والتشريعات المقارنة.

الفصل الاول: التقاضي الإلكتروني في التشريع المغربي والتشريعات المقارنة

لطالما حظيت العدالة باهتمام بالغ من طرف كل مكونات المجتمع في جميع بقاع العالم وعلى مر العصور، فالعدل هو الضمانة الحقيقة لوجود المجتمع القوي والمتمسك والمتسامح وعليه فإن كل دولة من دول العالم انباطت مهمه تحقيق الى سلطه لها من الوسائل ما يخول لها ذلك، ومرفق القضاء هو الدعامة التي ترتكز عليها الدول الديمقرطية، اذ انه لا عدل بدون قضاء ولا قضاء بدون عدل فالقضاء فريضة وسنن محكمة فافهم إذا أدلـ
اليكـ فإنـهـ لاـ يـنـفـعـ تـكـلـمـ بـحـقـ لـاـ نـفـاذـ لـهـ الـبـيـنـةـ عـلـىـ مـنـ اـدـعـىـ وـالـيمـينـ عـلـىـ مـنـ أـنـكـ.ـ فـلـذـلـكـ عـمـلـتـ الدـوـلـةـ عـلـىـ اـصـلـاحـ مـنـظـوـمـهـ الـعـدـالـةـ بـصـفـهـ عـامـةـ²ـ وـكـمـاـ جاءـ
فيـ نـصـ الخـطـابـ الـمـلـكيـ السـاـمـيـ الـذـيـ وجـهـ جـلـالـةـ الـمـلـكـ محمدـ السـادـسـ
نصرـهـ اللـهـ بـمـنـاسـبـهـ ذـكـرـىـ 56ـ لـثـورـهـ الـمـلـكـ وـالـشـعـبـ وـخـصـهـ لـمـوـضـعـ اـصـلـاحـ

² ياسين امهادا تأملات حول ميثاق اصلاح منظومة العدالة مقال منشور بالموقع الإلكتروني والاعمال

القضاء³. ومن بين الاهداف التي سطرها اصلاح منظومة العدالة وتحديث الادارة القضائية وتعزيز حكمتها من خلال استعمال تكنولوجيا المعلومات والعمل على توفير نظم ووسائل حديثة تمكن الاشخاص من تسجيل دعواهم ورفعها ودفع رسومها والحضور للجلسات وتقديم الطعون والقيام بكافة الاجراءات بوسائل رقمية وانطلاقا مما سبق سوف نحاول من خلال هذا الفصل التطرق الى الإطار العام للتقاضي الإلكتروني في (المبحث الاول) في حين سوف نخصص (المبحث الثاني) التطبيقات العملية للتقاضي الإلكتروني.

المبحث الأول: الإطار العام للتقاضي الإلكتروني

اهتمت كثيرا من التشريعات الدولية بإعداد طرق جديدة للتقاضي باعتمادها على التطبيقات الحديثة مختصرة الاجراءات التقليدية ومنتجه لبطء الاجراءات من خلال التكنولوجيا الحديثة حيث أصبح المتضرر أن يرفع الدعوى بطريقه إلكترونيه دون الحضور الجسدي الى المحكمة وكذلك تبسيط الاجراءات المتمثلة في رفع الدعوى وكذلك الاجراءات المصاحبة لها.

فتم تقسيم هذا المبحث الى مطلبين (المطلب الاول) تعريف التقاضي الإلكتروني وخصائصه (المطلب الثاني) اجراءات التقاضي الإلكتروني ومتطلباته.

المطلب الأول: تعريف التقاضي الإلكتروني وخصائصه

سنتناول في هذا المطلب تعريف التقاضي الإلكتروني (الفقرة الأولى) وخصائصه (الفقرة الثانية)

الفقرة الأولى: التعريف التقاضي الإلكتروني

يعتبر مصطلح التقاضي الإلكتروني من المصطلحات الحديثة حيث ظهر خلال السنوات السبعينيات من القرن الماضي، حيث يتفق التقاضي الإلكتروني مع التقاضي التقليدي في الموضوع وكذا الاطراف الدعوى اذ ان كلاهما يهدف إلى تمكين الشخص من رفع دعوام امام المحكمة المختصة في النظر في النزاع و اصدار الحكم ب شأنه⁴، ويمكن تعريف مصطلح التقاضي بأنه حق الفرد في طرح دعوام على السلطة لفصل المنازعات ضمن نظام الحكم في كل دولة من خلال الدوائر المحددة، تتبع اختصاصاً قضائياً و تسمى المحاكم

⁴ مريم شفيق ، التقاضي الإلكتروني ، رسالة لنيل دبلوم الماستر بجامعة سيدني محمد بن عبدالله سنة 2020|2021 ص 15

والتي تباشر من خلالها مجموعه من القرارات بالنظر في هذه الدعوى بموجب قوانين شكلية و موضوعيه⁵. وبالتالي فالتقاضي هو عمليه تمكين الخصوم من اللجوء الى القضاء لتحقيق العدل.

ولقد اختلف الفقه في تعريف التقاضي الإلكتروني حيث نجد ان المجموعة الاولى تعرفه على انه عملية نقل مستندات التقاضي الإلكتروني الى المحكمة عبر البريد الإلكتروني حيث تم فحص هذه المستندات بواسطة الموظف المختص⁶ وقد تعرض هذا التعريف للنقد وذلك على اعتبار انه جاء قاصرا وغير شامل كونه اختزل التقاضي في مفهوم ضيق اي انه اعتبره هو نقل مستندات وتقديمها الى المحكمة عبر البريد الإلكتروني.

اما المجموعة الثانية فتعرفه بأنه هو سلطه لمجموعة من القضاة النظاميين المتخصصين في النظر للدعوى ومبشرة الاجراءات القضائية بوسائل إلكترونيه مستحدثة العهد، وهي تعتمد منهجه تقنية شبكه الرابط

⁵ خالد حسن احمد لطفي .التقاضي الإلكتروني كنضام قضائي معلوماتي بين النظرية وتطبيق دار الفكر الجامعي الطبعة لأولى سنة 2020 ص 12

⁶ خالد حسن احمد لطفي ،م،س، ص 13

الدولية وبرنامج الملفات الحاسوبية الإلكترونية⁷. وكل هذا للتسهيل على المتقاضين لطرق باب القضاء.

ونلاحظ ان التقاضي الإلكتروني يتكون من كلمتين حيث ان التقاضي كما سبق ان اشرنا اليه بأنه هو حق الفرد بالتجاء الى القضاء و الكلمة الثانية إلكتروني وتعني في معجم المعاني انها كل وسيلة ماديه تستخدم التخزين و تداول المعلومات و البيانات الإلكترونية، و بالرجوع الى التشريع المغربي نجد انه لم يعرف مصطلح التقاضي الإلكتروني فهو لم يوليه باي تشريع خاص بالرغم من أنه يسعى الى تهيئه ارضية قانونية جديدة تلائم التطور التكنولوجي الحاصل عالميا من خلال سنه للقانون 53.05 المتعلق بالتبادل الإلكتروني للمعطيات القانونية⁸، وكذلك القانون 09.08 المتعلق بحماية الاشخاص الذاتيين اتجاه معالجه المعطيات ذات الطابع الشخصي، وكذلك القانون 03.07 المتعلق بالإخلال بسير نظام المعالجة الآلية للمعطيات وذلك لمكافحة الجرائم الإلكترونية.

⁷ خالد ممدوح إبراهيم الدعوى الإلكترونية و إجراءاتها امام المحاكم ، دار الفكر الجامعي سنة 2008 ص 32

⁸ القانون رقم 53.05 المتعلق بالتبادل الإلكتروني للمعطيات القانونية المنعقدة بظهير شريف رقم 1.07.129 الصادر في 19 من دي القعدة 1428 الموافق ل 30 يونيو 2007

ويتضح مما سبق أن فكره التقاضي الإلكتروني تقوم على ربط المحاكم القضائية كلها ضمن دائرة إلكترونية واحدة، وهذا يستلزم حوسبة عمل كل محكمة قضائية على حدة وربطهما معاً لتؤدي عملها عبر الوسائل الإلكترونية و لتعويض قواعد البيانات الإلكترونية مقام الملفات الورقية على نحو يتبع سرعة الوصول إلى المعلومات وسرعه استرجاعها⁹.

الفقرة الثانية: خصائص التقاضي الإلكتروني

ينفرد التقاضي الإلكتروني بمجموعة من الخصائص عن التقاضي التقليدي حيث حل محل الورق ويتمثل أساساً في:

أ) حلول الوثائق الإلكترونية محل الوثائق الورقية

ب) تسليم المستندات الإلكترونية عبر شبكة الانترنت

ج) الاعتماد على الوسط الإلكتروني

د) إثبات إجراءات التقاضي الإلكتروني

⁹ أمينة رزوق ، التقاضي الإلكتروني بالمغرب رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون الخاص جامعة عبد المالك السعدي طنجة سنة 2020/2021 ص 20

ذ) سرعة تنفيذ إجراءات التقاضي الإلكتروني

إن التكنولوجيا ساهمت في تطور منظومة العدالة حيث عملت على تسهيل وتحفيض كل العبء على المتقاضين.

أ) حلول الوثائق الإلكترونية محل الوثائق الورقية

يتميز نظام التقاضي الإلكتروني بعدم وجود وثائق ورقية حيث تتم كافة المراسلات بين المتقاضين بطريقة إلكترونية، وتصبح الرسالة الإلكترونية هي السند القانوني المتاح للأطراف في حالة نشوء نزاع بينهم¹⁰ ويترتب عن الاستخدام الإلكتروني للوثائق عدة نتائج:

التحفيض من عملية التداول وتخزين الملفات الورقية للدعاوي في المحاكم ومنه التقليل من أماكن التخزين في مبنى المحكمة حيث أنها تخزن في ذاكرة الحاسوب. (الشريحة الإلكترونية).

التقليل من إمكانية فقد الملفات وارتفاع أمن سجلات المحكمة.

¹⁰ مريم شفيق ،م،س،ص18

فالوثائق الإلكترونية أكثر مصداقية وأسهل طريقة في كشف أي تغير فيها إلى جانب سهولة الاطلاع عليها.

ب) تسليم المستندات والعرائض الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت:

يصطلاح على تسليم الوثائق الإلكترونية عبر إنترنت بالتسليم المعنوي والتنزيل عن بعد، ويعرف بأنه عملية نقل المستندات، أو استقبال، أو تنزيل أحد البرامج، أو البيانات عبر الإنترنت إلى حاسوب آخر بحيث يتم نقل الوثائق عبر الخط دون اللجوء إلى العالم الخارجي.

ج) الاعتماد على وسيط إلكتروني:

لابد من وسيط إلكتروني حتى يتحقق نظام التقاضي الإلكتروني ويتمثل في جهاز الكمبيوتر المتصل بالإنترنت الدولية والتي تقوم بنقل التعبير عن الإرادة الإلكترونية في نفس اللحظة رغم البعد المكاني لأطراف النزاع فهذه التقنية تمكن المتقاضي من الالتجاء إلى القضاء بصورة أسرع.

د) إثبات إجراءات التقاضي الإلكتروني

تعتبر الكتابة دليل في المعاملات التقليدية إذ حملت توقيع صاحبها أما في إطار التقاضي الإلكتروني فيتم إثبات عن طريق مستند إلكتروني والتوقيع الإلكتروني كما جاء في الفصل 622 في فقرته الثانية يتم تبادل المعطيات و الوثائق بطريقة إلكترونية و النظام الإلكتروني الخاص بمحكمة النقض¹¹، ولذلك نص الفصل 626 على انه تودع المقالات و الطلبات و الطعون عبر منصة إلكترونية و يؤدي عنها المصاري夫 بطريقة إلكترونية وفق الكيفيات المعتمدة من طرف السلطات الحكومية المكلفة بالعدل، يتوصل المودع عبر المنصة الإلكترونية فور كل عملية إيداع وأداء بوصل يتضمن تاريخ وساعة الإجراء القضائي.

¹¹ مشروع قانون المسطرة المدنية رقم 02.23

ذ) سرعة إجراءات التقاضي الإلكتروني

إن التقاضي التقليدي يتضمن التعقييد والبطء بينما التقاضي الإلكتروني يسهل عملية الاجراءات حيث إن المحكمة أقرت بعقد الجلسة عبر المنصة الإلكترونية أدلة تبين لها أن الدعوى جاهزة¹².

المطلب الثاني: إجراءات التقاضي الإلكتروني ومتطلباته

الفقرة الأولى: إجراءات التقاضي الإلكتروني

يتميز التقاضي الإلكتروني ببساطة إجراءاته، واقتصاراً للجهد والوقت، حيث إن التكنولوجيا الاتصالات الحديثة أخذت الأزمان وقربت المسافات وأزالت الحواجز وألغت الحدود، فكان العقل الحصيف والمنطق القوي يقتضي التفاعل التام مع هذا التطور التقني بالمسارعة في الاستفادة منه.

¹² المشروع قانون رقم 02.23 المسطرة المدنية

في جميع مناحي الحياة ومن الطبيعي أن تناول مجال القضاء لتسهيل على المتقاضين إجراءات التقاضي.

وذلك من خلال الحاسوب يمكن رفع الدعوى إلكترونيا وكذلك الإجراءات المصاحبة للدعوى المرفوعة إلكترونيا من تبليغ وتقديم الدفع وتسليم نسخ الأحكام بطريقة إلكترونية.

وسنتعرف في هذه الفقرة على إجراءات رفع الدعوى إلكترونيا (أولا) تم الإجراءات المصاحبة للدعوى المرفوعة إلكترونيا (تانيا)

أولا: إجراءات رفع الدعوى الإلكترونية

إن عملية تطبيق إجراءات التقاضي عبر شبكة الإنترن特 تحقق إنجازاً سريعاً في تطبيقها بين المتقاضين حيث يتم إرسال واستلام المستندات والوثائق دون الحاجة لانتقالهما عدة مرات إلى مقر المحكمة¹³

¹³ التقاضي الإلكتروني والمحكمة الإلكترونية رسالة لنيل لقب استاذ في المحاماة ،ذ. محمد خلف المرزوق

فأصبح من السهل الوقوف أمام الحاسوب وفتحه وتسجيل الدعوى وذلك باستخدام اليد والعقل دون التحرير الجسدي إلى المحكمة لتسجيل وإيداع مقال الدعوى وتسديد الرسوم القضائية.

أ) تسجيل الدعوى

عرف الفقه الدعوى بأنها سلطة يمتلكها شخص بمقتضى القانون يحصل بواسطتها من القضاء على تقرير أو حماية الحق الذي يدعى¹⁴.

والواقع أن الدعوى في مفهومها الإجرائي العملي هي المطالبة القضائية الفعلية¹⁵ والدعوى القضائية لها في قانون المسطرة الجنائية نفس المعنى¹⁶ أي أنه يتم اللجوء إلى القضاء لحماية حق المعتدى عليه، ولم يحدد لنا الفقه الوسائل التي يمكن اللجوء بها إلى هذه المحاكم للمطالبة بالحق.

¹⁴ الدكتور عمر ابو الطيب ،الدعوى العمومية ،دراسة تأصيلية و تحليلية مسبوقة بدراسة عامة لقانون المسطرة الجنائية. الطبعة الأولى 1995 ص 113

¹⁵ الدكتور عمر ابو الطيب ،م س .ص 114

¹⁶ الدكتور عمر ابو الطيب م س ،ص 115

وبتطور الزمان أصبحت الدعوى تؤدى بوسيلة إلكترونية، من المواقع الإلكترونية، البريد الإلكتروني الرسمي والسجل الإلكتروني وغيرها من الوسائل¹⁷.

وفي حالة إعمال التكنولوجيا الحديثة في مجال رفع الدعوى، سنكون أمام دعوى ترفع بطريقة إلكترونية محكمة تضمن سريتها والسرعة في إنجازها حيث تنقل الدعوى من نطاق الأوراق والمستندات وحملها وتقديمها شخصياً أو بواسطة المحامي للمحكمة، إلى اختصار هذه العملية بضغط على أزرار الحاسوب.

هذه التكنولوجيا الحديثة لم تلغي الدعوى بصورتها العادلة وإنما عملت تحدى عليها من المجال الواقعي إلى المجال الإلكتروني¹⁸ حيث أنه سيتم إنشاء موقع أو منصة على الانترنت يحمل عنواناً معيناً يستطيع من خلاله المدعين ومحامיהם الدخول إلى هذه المنصة وتسجيل دعواهم وتسليم البيانات ولقد نص الفصل 622 من مشروع قانون يحمل رقم 02.22

¹⁷ مريم بن نزهة، القضاء الإلكتروني بالمغرب أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون الخاص، جامعة محمد الخامس بالرباط كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسية سنة 2017/2018 ص 190

يتعلق بالمسطرة المدنية «تحدد منصة إلكترونية لتدبير المساطر و الإجراءات القضائية أمام المحاكم الدرجة الأولى ومحاكم الدرجة الثانية ، يطلق عليها المنصة الإلكترونية لتدبير الملفات و القضايا و الإجراءات القضائية و يشار إليها في هذا القانون باسم المنصة الإلكترونية »¹⁹

حيث إنها تحدّث بالمنصة الإلكترونية حسابات إلكترونية مهنية خاصة بالمحامين من أجل نقل الدعوى إلى المحكمة وتفحصها من طرف كاتب الضبط المحكمة.

يتم تسجيلها في سجل إلكتروني خاص موجود في قاعدة بيانات موقع المحكمة، فيقوم بإرسال رسالة ببريد إلكتروني إلى المتقارضين أو المحامي يفيد بالقبول.

وعند قبوله يقوم الموظف المختص بتحديد له سبب ذلك و بيان الإجراء الصحيح الواجب اتباعه لقبول المستندات مرة أخرى، كعدم أداء

¹⁹ مشروع قانون 02.23 المتعلق بالمسطرة المدنية

الرسوم القضائية أو أن تكون الصحيفة محتوية على بيانات مخالفة لنظام العام والآداب²⁰

الملاحظ أن المقال المودع بطريقة تقليدية لا يختلف عن المقال الافتتاحي الإلكتروني إلا من حيث الطريقة التي تم إيداعه بها و بالإضافة إلى إلزامية توافر بعض البيانات الأساسية التي تضفي صبغة الوسائل الإلكترونية²¹ في إيداع الدعوى ولكن عند استعمال الوسائل الإلكترونية²²، فلا بد من تضمين المقال الافتتاحي بهذه البيانات وتعتبر أساسية، رقم هاتف المدعي وبريمه الإلكتروني و رقم الفاكس²³، وكذلك الحساب المهني الإلكتروني للمحامي، والمتعارف عليه في التشريع أن هذه البيانات هي إلزامية حيث يكون إغفالها عيباً يؤدي إلى عدم قبول الدعوى ، و بالرجوع إلى الفصل 32 من ق.م في آخر فقرته ينص على أنه « يطلب القاضي عند الاقتضاء تحديد البيانات غير التامة أو التي وقع إغفالها »

²⁰ الدكتور خالد حسن أحمد لطفي ، م س .ص 130 - 131

²¹ انس الحجاجي .لامادية الاجراءات المسطرة المدنية ،بين النظرية والتطبيق.جامعة الحسن الاول بسطات سنة 2020/2021 . ص 12

²² قانون المسطرة المدنية

²³ انس الحجاجي . م س ،ص 13

ونستنتج أن القاضي ملزم بتتبئه المدعي إلى إتمام المعلومات الناقصة والغير التامة في المقال.

ب: تسديد الرسوم القضائية بطريقة إلكترونية

مما لا شك فيه أن المشرع المغربي أخذ بالزامية أداء الرسوم القضائية على كل دعوى تقام أمام القضاء وعلى كل إجراء يتم أو عملية تنجذ مع مراعات الاستثناءات المنصوص عليها في القانون الذي يعفي من أداء الرسوم القضائية²⁴.

والمشرع لم يحدد لنا الطريقة التي يتم بها أداء الرسوم القضائية حيث نص في الفصل 7 "يستوفي الرسوم القضائية من لدن كتابة الضبط بالمحاكم" ونستنتج أن المصاريق القضائية يؤديها المدعي إلى صندوق المحكمة تحت إشراف كتابة الضبط.

²⁴ قانون مالية سنة 1984 والظهير المؤرخ بتاريخ 31/12/1986 المتعلق بتنظيم المصاريق القضائية في الميدان الجنائي

وفي المعاملات الإلكترونية يتم تسديد رسوم الدعوى القضائية عن طريق وسائل الدفع باستخدام بطاقة الآئتمان.

المشرع المغربي لم يعرف بطاقة الآئتمان لذلك بقي الأمر متroxk للفقه وعرفها بأنها بطاقة نقد تصدر بواسطة مؤسسة مالية باسم أحد الأشخاص طبيعياً كان أو معنوياً وتقوم تلك البطاقة بوظيفتي الوفاء والآئتمان أي أن حاملها يملك إمكانية تتبع سداد المبالغ التي استخدمها في الاعتماد المفتوح من جانب مصدر البطاقة²⁵.

إن المنصة الإلكترونية لصناديق المحاكم تمكن المدعي من إمكانية حساب الرسوم القضائية المخصصة لمختلف الدعاوى القضائية وفقاً للقانون وكذلك مراقبة الدفع بصدق المحكمة للتأكد من المبلغ الذي تم إيداعه.

ومن خلال البوابة الإلكترونية www.mahakim.ma

تمكن المتقااضي من حساب الرسوم القضائية حيث يتم الدخول عبر الموقع والضغط على الخدمات الإلكترونية فيتم فتح مجموعة من

²⁵ انس الحاجي. م س، ص16

الخدمات منها حساب الرسوم القضائية ومراقبة الدفع بصندوق المحكمة فالخاصة الأولى تمكن من حساب الرسوم القضائية المخصصة لمحظوظ الدعاوي القضائية وفقا للقانون وعند الدخول لهذه الخدمة يجب تتبع مجموعة من المراحل:

+ طبيعة الاستخلاص (مدني، تجاري، جنائي، إداري)

+ نوع المقال: (مدني افتتاحي، تبليغ، تعرض، استئناف، نقض)

+ نوع القضية: حيث يتم تحديد نوع القضية من خلال مجموعة من القضايا.

+ نوع الطلب: محدد، غير محدد.

وبالتالي يتم حساب المبلغ الذي يجب إيداعه لدى صندوق المحكمة²⁶.

فبالنسبة للرسوم القضائية لا تطرح أي إشكال وذلك بتنوع آليات الدفع الإلكتروني. الشيء الذي يسمح باستيفائها بأكثر من طريقة، وذلك بتحديد وسائل الدفع المستخدمة في المعاملات الإلكترونية وكذلك تسجيل

²⁶ البوابة الإلكترونية www.mahakim.ma

المقالات إلكترونيا الشيء الذي يسهل مراقبة الشروط الشكلية و كذلك ضبط المحاسبة العامة لهذه المحاكم التي تعمل على برامج عالية الدقة²⁷.

ثانيا: الإجراءات المصاحبة للدعوى المرفوعة إلكترونيا

لا تكفي الإجراءات التي يتم رفع بها الدعوى إلى المحكمة المختصة واستيفاء الدعوى للبيانات التي وضعها القانون ودفع رسومها، وإنما هناك إجراءات مصاحبة للدعوى وهو إجراء التبليغ إلى المدعي عليه، فالتبليغ القضائي هو إخبار الخصم في الدعوى بكل إجراء قضائي تم اتخاذه او سيتخذ ضده من طلبات و دفوع واحكام حتى يعلم بها و يتخذ في شأنها ما يرام متوافقا مع مصلحته في النزاع²⁸.

وإن اغلب التشريعات الحديثة سعت إلى اصلاح منظومتها الاجرائية المعالجة الاشكالات العملية لمسطرة التبليغ القضائي فأحدثت أنظمة

²⁷ أمينة رزوق ،م س، ص 47

²⁸ أمينة رزوق ،م س ،ص 47

جديدة توافق التطور العملي التكنولوجي الحاصل، نظراً لأن التبليغ على المجتمعات²⁹.

ويعرف التبليغ الإلكتروني بأنه وسيلة يتم عن طريقها إبلاغ الأطراف بمحريات الدعوى، وذلك باستعمال وسائل الاتصال الحديثة كالبريد الإلكتروني الرسمي، وخدمة الاتصال الهاتفي المتنقل أو الثابت وأجهزة الفاكس³⁰.

ولا يختلف التبليغ العادي إلا من حيث الوسيلة المستعملة في عملية التبليغ والمتمثلة أساساً في وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصال حيث يتم تسخير جميع الوسائل في إجراءات التبليغ وهو تمثل في تكريس مبدأ التوجيه وحق الدفاع المرتبطين بتقنية التبليغ³¹. إن التبليغ الإلكتروني لا يختلف عن التبليغ العادي إلا من حيث الطرق المتبعة في إجراءات التبليغ، وللتبليغ الإلكتروني مجموعة من المميزات التي يتميز بها ومن بينها:

²⁹ هشام بوحاصد. التبليغ القضائي في المادة المدنية بوسائل الاتصال الحديثة بحث نهاية التكوين بالمعهد العالي للقضاء. 2015/2017 ص 7-8

³⁰ هذه الوسائل تم ذكرها على سبيل المثال وليس الحصر نظراً لتطور المستمر قد يؤدي إلى ظهور وسائل أخرى أحدث انس الحاجي. م س، ص 24

أ) مميزات التبليغ الإلكتروني

- سرعة الاتصال : حيث أصبح من السهل الاتصال بأي مكان في هذا العالم في غضون لحظات محددة.
- قلة التكاليف : أدت التبليغات القضائية عن طريق الوسائل الحديثة التقليل من النفقات في إجراءاته.
- سهولة الاستعمال : أصبحت وسائل الاتصال الحديثة ميسرة لدى أغلب الأفراد حيث أصبح بإمكانهم استعمال وسائل الاتصال الحديثة وبشكل سهل نسبياً إد لا يتطلب استعمال المهارات الفائقة أو الإمكانيات الدقيقة لتشغيلها³².
- المحافظة على السرية في التبليغ : من خصائص استعمال الوسائل الإلكترونية المحافظة على السرية في التبليغ حيث أنه لا يمكن الإطلاع عليها إلا الشخص المبلغ و المبلغ إليه.

وعند استعمال هذه الخاصية يجب المحافظة على سريتها وعدم إفشاء سريتها للغير

- تجنب الأخطاء : إن المؤسسات القضائية تسعى إلى إجراء التبليغات بدون أخطاء التي قد تعرّي ورقة التبليغ مما قد يؤدي إلى بطلانها في حالة مساس هذا الخطأ بالمسائل الجوهرية للموضوع المبلغ عنه و في أغلب الأحيان يكون هذا الخطأ متمثل في نوع المحكمة المبلغة او اسم أحد الأطراف المبلغ إليهم او الخطأ في محل النزاع مما يؤدي إلى بطلان التبليغات القضائية³³.

³³ عيسى القاضي، التبليغ الإلكتروني في العمل القضائي مقال منشور بموقع <https://Alkononunia.info> تم الاطلاع عليه بتاريخ 13.15 على الساعة 1/5/2023

ب) وسائل التبليغ الإلكتروني

من أهم الوسائل الإلكترونية المستعملة في مجال التبليغات القضائية:

* التبليغ عن طريق البريد الإلكتروني

بعد البريد الإلكتروني من أهم وسائل الاتصال الحديثة التي تعرف انتشاراً واسع فهو يساعد على إرسال واستقبال الرسائل بواسطة الأجهزة الرقمية من خلال شبكة الانترنت³⁴، ويمكن أن تكون هذه الرسالة عبارة عن نصوص أو رسومات، وكما يمكن إرسال الرسالة لفرد أو لعدة أفراد في نفس الوقت أو في حالة كان هناك عدة أطراف في النزاع.

والشرع المغربي لم يعرف البريد الإلكتروني على خلاف مجموعة من التشريعات إلا أنه نلاحظ في مسودة مشروع القانون المتعلق بالوسائل الإلكترونية في ق م على منح أطراف الدعوى حرية المطالبة بالتبليغ، وقد

³⁴ انس الحجاجي.م س ، ص 28

نص الفصل 41 من مشروع قانون يمكن ان يقدم الطرف الذي يرغب في استخدام التبليغ الإلكتروني يتضمن عنوانه الإلكتروني الرسمي "

* التبليغ عن طريق الهاتف

عرف المشرع المغربي الخدمة الهاتفية بأنها استقبال الاغراض لفائدة

العموم لكل نقل مباشر وآني للصوت، عبر شبكة عامة³⁵

فيقوم بالتعرف على المتصل وطبيعة الاتصال ويتأكد بعدها من شخصية المتصل به ويتم إعلامه باسم المدعى ووكيله إن وجد وموضوع الدعوى وفي المطالبة موعد الجلسة³⁶.

والتبليغ بالهاتف سواء كان هاتفاً نقال او تابت فهو تبليغ يتم عن طريق الاعتماد على تقنية الاتصال عن بعد، إما عن طريق إجراء مكالمة

³⁵ لبند 15 من المادة 1 من ظهير شريف رقم 1.97.162 صادر في 2 ربيع الاول 1418 (7 غشت 1997) بتنفيذ القانون 24.96 المتعلق بالبريد والمواصلات

³⁶ أمينة رزوق ، م س . ص 50

هاتفية او عن طريق رسالة نصية تفيد تبليغ المدعي او وكيله بموضوع الدعوى وموعد الجلسة، ودالك بعد التأكد من شخصية المتصل به³⁷.

وبقراءتنا للفصل 625 من مسودة مشروع ق م رقم 22.02 نلاحظ أن المشرع جمع بين البريد الإلكتروني ورقم الهاتف النقال في تبليغ الإجراءات القضائية " يمكن لكل شخص ذاتي او اعتباري من اشخاص القانون الخاص، ان يدللي عبر المنصة الإلكترونية بعنوان بريده الإلكتروني ورقم هاتفه "

ثالثا - تقديم الدفوع وتسليم نسخ الأحكام بطريقة إلكترونية

تحقيقا للعدالة والإنصاف عمل المشرع المغربي كغيره من التشريعات الأخرى المدعي عليه من الدفاع عن نفسه او ماله امام القضاء بواسطة الدفاع ويمكن تعريفها بأنها تلك الوسائل التي يستعين بها الخصم ويطعن

بمقتضاهما في صحة إجراءات الخصومة دون أن يتعرض لأصل الحق الذي يزعمه خصم³⁸.

وتقديم الدفع إلكترونيا لا يختلف عن الطرق العادلة أي الورقية، لأنها تحترم جميع الشكليات والبيانات، تختلف فقط في الطريقة التي قدمت بها.

فتببدأ هذه المرحلة عند استلام الصحيفة و مشتملاتها بعد تحديد الحاسوب لميعاد الجلسة و تاريخها و الدائرة فيحضر أعضاء الجلسة لقاعة المحكمة المختصة لذلك وعند فتح الحاسوب بمنصة شبكة الاتصال ات الداخلية ترسل ملف القضية إلى الحاسوب الخاص بالمحكمة المتضمنة للمرارات الإلكترونية، المرسلة و المستقبلة بملف الدعوى الإلكترونية مثل صحيفة الدعوى و مرافقاتها و التوكيلات الخاصة بالمحامي وكل ما يتعلق بالإعلان و ميعاده، ويجب أن تكون قاعة المحكمة مزودة من الداخل بشاشة عرض علوية لملف الدعوى حتى يتمكن الحضور من الاطلاع عليها³⁹.

³⁸ عبد الكريم الطالب المسطورة المدنية ط صحية وفق آخر التعديلات. ابريل 2009 . ص 191

³⁹ انس الحجاجي . م س ، ص 31

وبالرجوع إلى المشرع المغربي فقد نص من خلال الفصل 31.1 من ق م يعين تلقائياً بواسطة النظام المعلوماتي المعد لهذه الغاية بمجرد إيداع المقال بكتابه الضبط، القاضي المكلف بالقضية أو القاضي المقرر إلى جانب تاريخ أول جلسة ويسلم إليه الملف داخل أجل أربع وعشرين (24) ساعة.

وكما أكد من خلال الفصل 41.2 على أن المقالات والمذكرات والمرفقات وكافة الإجراءات الأخرى المحررة على دعامة إلكترونية أو المتوصل بها عبر الوسائل الإلكترونية تعتبر صحيحة ولها نفس الحجية التي تتضح بها الوثيقة المحررة على دعامة ورقية.

وبعد ذلك تأتي أهم مرحلة وهي من أخطر المراحل وهي مسألة إيداع الحكم.

ب) نسخ وتسليم الأحكام بطريقة إلكترونية

يحرر هذا الحكم كتابة مع توفير البيانات الإلزامية المنصوص عليها في الفصل 50 و الفصل 345 من ق م فيتم تحريره على دعامة إلكترونية بعد التوقيع عليه بواسطة التوقيع الإلكتروني على موقع المحكمة تم ترسل نسخة منه إلى إدارة المحكمة عبر الشبكة الداخلية للمحكمة، وتودع نسخة

منه يمكن الحصول على الإطلاع عليها في حين بعد الانتهاء من ذلك لمنح الضمانات لمنح التلاعب في الحكم⁴⁰.

يمكن لكل ذي مصلحة من غير الأطراف مطالبة رئيس كتابة الضبط المحكمة التي أصدرت الحكم أو أي محكمة مجهزة بنظام معلوماتي خاص بتسلیم مشهود بمقابقتها للأصل و يتضمن النظام المعلوماتي اسم الشخص الذي سلمت إليه وتاريخ التسلیم⁴¹.

الفقرة الثانية: متطلبات التقاضي الإلكتروني
للولوج إلى نظام التقاضي الإلكتروني يجب توفير مجموعة من المتطلبات التقنية والبشرية:

أ- المتطلبات التقنية:
1) الحاسوب: وهي أجهزة إلكترونية تتعامل مع المعلومات والبيانات بتحليلها وإظهارها وحفظها وإرسالها وتسلیمها بواسطة برنامج وأنظمة معلوماتية إلكترونية⁴²، و يعتبر توفير أجهزة الحاسوب الآلي أولى

⁴⁰ انس الحاجي . م س ص 33

⁴¹ محمد عصام الترساوي ، إلكترونية القضاء بين النظرية والتطبيق ، ص 225

⁴² التقاضي عبر الوسائل الإلكترونية في التشريع المغربي و التشريعات المقارنة. مقال منشور بمجلة القانون والاعمال ، بنار مراد

الخطوات الازمة لحوسبة الادارة القضائية لأنه لا يتصور تحرير الدعاوى او تبادل المستندات والوثائق القضائية بين الخصوم وهيئة المحكمة الإلكترونية دون وجود هذا الجهاز⁴³.

*إنشاء شبكة المؤسسات والمنشآت، تستخدم نفس بروتوكولات الشبكة العلمية وخدماتها كالبريد الإلكتروني وتقنية الفيديو من خلال ZOOM او SKYPE.

وإضافة إلى ذلك برنامج قراءة الصور التي تم إدخالها عبر الماسح الضوئي وبالإضافة إلى ذلك لا بد من تجهيز المحكمة بكاميرات تصوير ما يدور فيها وشاشة عرض كبيرة يتم إظهار من خلالها ملف الدعوى ومتابعة كل الإجراءات التي تتم في القاعة

2) إنشاء قاعدة بيانات

وهي عبارة عن أرشفة إلكترونية لكل ملفات الدعاوى المعروضة على المحكمة وهذه الأرشفة تتم عبر نوعين:

النوع الاول: لواچ الادعاء والوكالات التي ارسلت من الخصوم على ملفات .(PDF)

والنوع الثاني: محاضر إلكترونية تدون جميع إجراءات المحاكمة⁴⁴.

3) إنشاء موقع إلكتروني للمحكمة

من خلال هذا الموقع يتم ممارسة النشاط القضائي الإلكتروني وغالباً ما يتم تقسيم الموقع الإلكتروني بقصد تضمين وتسهيل الاطلاع عليه إلى مجموعة من الأشياء حسب الحاجة لذلك⁴⁵.

ب- المتطلبات البشرية والمالية

1) قضاة المعلومات: وهم مجموعة متخصصة من القضاة النظاميين يباشرون المحاكمات من خلال موقع كل منهم لدى المحكمة الإلكترونية والتي لها موقع إلكتروني على الانترنت ضمن نظام قضائي يمكن أن نطلق

⁴⁴ مريم شفيق .م س ، ص 27

⁴⁵ رضوان العنبي، التقاضي الإلكتروني. مجلة المنارة لدراسات القانونية والإدارية ، العدد السابع و التلاتين يناير- مارس 2022

عليه دائرة المعاملات القضائية، ويبادر هؤلاء القضاة تطبيق إجراءات التقاضي الإلكتروني⁴⁶)

ويطلق على هذا النوع من الموظفين اسم كتبة الموقع الإلكتروني للقيام بتحضير المتدعين او وكالائهم و مباشرة المحاكمة ويتم تدوينها بالصوت والصورة.

2) إدارة الواقع والمبرمجين: وهم مجموعة من الإداريين والتقنيين المتواجدون خارج قاعدة المحكمة وفي اقسام مجاورة لها⁴⁷ حيث يتم مساقر الدعوى وإجراءات المحاكمة ومحال الاعمال التي قد تحدث في الأجهزة.

3) المحامون المعلوماتيين: يطلق هذا المصطلح على المحامي الذي يحق له تسجيل الدعوى والترافع في هذه المحكمة وهو يمثل نوع جديد من انواع الممارسة المهنية للمحاماة

ولقد جاء في إخبار صادر عن هيئة المحامين بالرباط انه قد تم تفعيل منصة المحامي المعدة من طرف وزارة العدل وذلك من أجل تمكينهم من أداء

⁴⁶ مجلة المحقق الطى للعلوم القانونية والسياسية ، العدد الاول ، السنة التالفة 2017 .ص 202

⁴⁷ مجلة المحقق الطى.م س.ص 207

مقالاتهم ومذكراتهم وكذلك إمكانية الأداء الإلكتروني للرسوم القضائية. وكما دعت إلى الانخراط الفعلي والعمل في هذا الورش الإستراتيجي⁴⁸.

المبحث الثاني: التطبيقات العملية التقاضي الإلكتروني

تقوم المحكمة الإلكترونية على ربط الأجهزة والدوائر القضائية عليها ضمن دائرة إلكترونية واحدة وهذا يستلزم ابتداء حوسبة عمل كل دائرة قضائية على حدة وربطها معاً لتؤدي عملها عبر الوسائل الإلكترونية وتقوم قواعد البيانات مقام الملفات والوثائق الورقية، حيث أنها ستعمل على استقبال الطلبات القضائية ولوائح الدعاوى، ومن خلال هذه العملية يمكن أن نقول بأن البيانات الشخصية للمتقاضين أن تتعرض للخطر و من هنا عمل المشرع على حمايتها من خلال مجموعة من القوانين لضمان حقوق المتقاضين والحفاظ على سريتها ، وكذلك عملت مجموعة من الدول ساعية إلى خلق برنامج إصلاح شامل يساير تطور العصر وسوف نتناول في هذا المبحث

تعريف المحكمة الإلكترونية في (المطلب الأول) و تجارب بعض الدول العربية و الغربية من فكرة التقاضي الإلكتروني (المطلب الثاني)

المطلب الأول: المحكمة الإلكترونية

تقوم فكرة المحكمة الإلكترونية على تشبيك الأجهزة القضائية كلها وضمها ضمن إطار تفاعلي واحد داخل دائرة قضائية واحدة وربطها معاً لتؤدي عملها عبر الوسائل الإلكترونية و فكرة المحكمة الإلكترونية تعني الانتقال من تقديم الخدمات و المعاملات بشكلها الروتيني الورقي إلى الشكل الإلكتروني وحماية بيانات المتقاضين من خلال وضع ترسانة قانونية محكمة.

//الفقرة الأولى: تعريف المحكمة الإلكترونية

تعرف المحكمة الإلكترونية بأنها حيز تقني معلوماتي تناهياً الوجود (شبكة الرابط الدولية + مبني المحكمة) يعكس الظهور المكاني الإلكتروني للأجهزة

و وحدات قضائية و إدارية على الشبكة إذ تعمل هذه الأجهزة على استقبال
الطلبات القضائية⁴⁹.

وهناك عدة تعاريف للمحكمة الإلكترونية " حيز تقني معلوماتي ثنائي الوجود⁵⁰ يسمح ببرمجة الدعوى الإلكترونية و يتألف من شبكة الرابط الدولية إضافة إلى مبني المحكمة بحيث يتيح الظهور المكاني الإلكتروني لوحدات قضائية و إدارية و يباشر من خلالها مجموعة من القضاة مهمة النظر في الدعوى ، و الفصل فيها بموجب تشريعات تحولهم مباشرة الإجراءات القضائية مع اعتماد آليات فائقة الحداثة لتدوين الإجابات و تداول ملف الدعوى⁵¹ و الملاحظ أن تعريف المحكمة الإلكترونية شبيه بتعريف التقاضي الإلكتروني حيث سبق تعريفه بأنه عملية نقل المستندات التقاضي إلى المحكمة عن طريق البريد الإلكتروني حيث يتم فحص هذه المستندات بواسطة موظف مختص و اصدار قرار بشأنها بالقبول او الرفض و إرسال إشعار إلى المتقاضي يفيده علما بما تم بشأن هذه المستندات.

⁴⁹ عبد العزيز بن سعيد . المحكمة الإلكترونية ، دراسة تأصيلية مقارنة دار جامعة نايف للنشر الرباط . 2018

⁵⁰ يقصد بثنائي الوجود : شبكة الرابط الدولية ومبني المحكمة

⁵¹ محمد خلف المرزوقي. م.س ، ص 13

ويمكن ان نقول بأننا نتجه نحو الاستغناء عن الورق والاعتماد على المستندات الإلكترونية

الفقرة الثانية: الحماية المعلوماتية والجناحية لبيانات المحكمة الإلكترونية

في هذه الفقرة سنتعرف على الحماية المعلوماتية (أ) والحماية الجنائية (ب)

أ- الحماية المعلوماتية لبيانات المحكمة الإلكترونية

1) تشفير المعلومات : هي صيغه قابله للقراءة الى صيغه غير قابله للقراءة او فهمها بواسطه اشخاص غير مخولين لذلك⁵² وقد سمعت العديد من التشريعات على تعريف التشفير بحيث نجد ان المشرع الفرنسي في المادة

⁵² محمد بومديان ، الإشكالية القانونية الاعتماد الإدارية الإلكترونية بالمغرب . مطبعة الأمنية الرباط . 2020 ص 66.

28 من القانون 1170.90 الصادر سنة 1990 المتعلق بتنظيم وسائل الاتصال عن بعد . عرف التشفير بأنه عبارة عن جميع الخدمات التي تسعى الى تحويل اتفاقيات سرية او معلومات او إشارة واضحة الى اخرى غير واضحة من قبل الغير.

اما المشرع المغربي فقد عرف عملية التشفير في المادة 12 من القانون 0.3 التشفير يعد كل عتاد او برمجية او هما معا ينشأ او يعدل من اجل تحويل معطيات سواء كانت عبارة عن اشارات او رموز استنادا الى اتفاقيات سرية او عملية. من اجل انجاز عملية عكسية ذلك بموجب اتفاقيه سريه او بدونها ونصت نفس المادة في فقرتها الاخيرة على انه يراد بتقديم خدمه التشفير كل عملية تهدف الى استخدام وسائل

التشفير لحساب الغير⁵³ هناك العديد من تقنيات التشفير المختلفة التي يمكن استخدامها لحماية المعلومات، بحيث تعتبر تقنية التشفير بالمفتاح العام والمفتاح الخاص اشهرها، ففي هذه التقنية يتم استخدام زوج من المفاتيح المتناظرة مفتاح يتم مشاركتهم مع الجميع ومفتاح خاص يحتفظ

⁵³ رامي نعمان الجاغون .أمن وسرية المعلومات في الحكومة الإلكترونية ندوة متطلبات الحكومة الإلكترونية.الامارات .وزارة الداخلية.2002 ، ص 4-3

به للشخص او المؤسسة التي ترغب في فك تشفير البيانات بحيث لا يمكن فك التشفير الى بوجود مفتاح خاص.

2) الجدران النارية او جدار الحماية : هو تركيبة من الأجهزة والبرامج - الجدار الناري التي توفر نظام امن فهي تستخدم لحماية شبكة الكمبيوتر من الوصول الغير مسلح به وقد يتخذ شكل جهاز او برنامج او كلاهما معا ويمكن استخدام بعض الجدران الحماية لحظر كل شيء باستثناء المستخدمين والإجراءات التي يسمح بها على وجه التحديد يتتيح هذا الأسلوب الدقيق حظر جميع لأنشطة على الشبكة بحيث يمكنك من إعداد إجراءات الحماية يدويا ضد التهديدات المتعلقة بالشبكة.

) أشكال جدار الحماية: يعمل جدار حماية الوكيل ك وسيط بين أجهزة الكمبيوتر جدار حماية الوكيل الداخلية و شبكات الخارجية عن طريق تلقي حزم البيانات و حظرها بشكل انتقائي عند حدود الشبكة كما يحتوي جدار الحماية الوكيل على عنوان البروتوكول انترنت الخاص به لذلك لن يستقبل اتصال الشبكة الخارجية ابدا الحزم مباشره من شبكة الإرسال.

أ) جدار حماية التفتيش الدقيق: جدار حماية تفتيش الدقيق هو تطوير لجدار حماية التقليدي يتميز بقدرته على تحليل حركة البيانات على مستوى أعمق لفهم المحتوى الفعلي للحزمة اي يستطيع جدار الحماية فحص محتوى الحزمة وتحليله لاكتشاف انماط غير مرغوب فيها أو هجمات محتملة مما يتبع له اتخاذ اجراءات وقائية او منيعة بناء على ذلك. ويعتبر جدار حماية التفتيش الدقيق مفيدا في اكتشاف ومنع الهجمات الاكثر تطورا والتهديدات الجديدة التي يمكن ان تتجاوز قواعد الحماية التقليدية.

ب) ادارة التهديدات الموحدة: هو نوع اخر من الانظمة الحماية المعلوماتية يجمع بين جدار الحماية وعدة وظائف امنية في جهاز واحد مما يوفر حل متكاملا ومتعدد الطبقات للحماية.

ج) تحقيق الامن السيبراني : هو الجهد و التدابير المتعددة لحماية الانظمة المتصلة بالإنترنت مثل الأجهزة والبرامج و البيانات من التهديدات السيبرانية و يعتمد هذا النوع من الحماية على الاستخدام تقنيات و اجراءات لتأكد من عدم وقوع الوصول غير المصرح به إلى مراكز البيانات و الانظمة الحاسوبية، و بوجود استراتيجية قوية للأمن السيبراني يمكن تعزيز الحماية ضد الهجمات

الضارة التي تستهدف استغلال انظمه المؤسسة او المستخدم والتلاعب بالبيانات الحساسة بالإضافة الى ذلك يلعب الأمن السيبراني دورا هاما في الوقاية من الهجمات التي تهدف الى اعاقه او تعطيل عمليات الانظمة والاجهزة .

ب- الحماية الجنائية

يقصد بالحماية الجنائية تجريم أي صورة من صور التعدي على بيانات المحكمة الإلكترونية ومعلوماتها وأموالها متى كان هذا التعدي يشكل جريمة في حد ذاته. أما أهم صور التعدي الجرائي على بيانات ومعلومات المحكمة الإلكترونية، فيتمثل في:

1) التزوير المعلوماتي ويقصد به تغيير الحقيقة في المحررات أو الوثائق الإلكترونية التابعة للمحكمة الإلكترونية، وهو ما يطلق عليه "الوثيقة المعلوماتية" وذلك بنية استعمالها⁵⁴.

⁵⁴ مجموعه القانون الجنائي وفق اخر التعديلات القانون رقم 103.13

2) الاحتيال المعلوماتي

تناول المشرع المغربي هذه الجريمة من خلال الفصل 6/607 من القانون الجنائي⁵⁵ الذي عاقب بمقتضاه كل من قام بإدخال معطيات في نظام المعالجة الآلية للمعطيات، او اتلافها أو حذفها أو غير ذلك المعطيات المدرجة فيه عن طريق الاحتيال بعقوبة جنسية من سنة الى ثلاث سنوات أو غرامة مالية من 10000 الى 20000 درهما او بإحدى هاتين العقوبتين فقط.

فالتزوير المعلوماتي خلافا للتشريع الفرنسي الذي ظل يخضع جريمة تزوير الوثائق المعلوماتية للمادة 1/441 من قانون العقوبات مما يدفع بالبعض الى القول بأن القانون الفرنسي لا يخضع نظرية عامة للجرائم المعلوماتية، فان المشرع ينظمها بمقتضى الفصل 7/607 ق م ج، الذي عاقب بمقتضاه كل من قام بتزوير أو تزييف وثائق المعلومات أيا كان شكلها اذا كان من شأن التزوير او التزييف الحاق ضرر بالغير بعقوبة جنسية من سنة الى خمس سنوات و بالغرامة من 10000 الى 1000000 درهم.

⁵⁵ مجموعة القانون الجنائي وفق اخر التعديلات القانون رقم 103.13

. 3) الدخول الاحتيالي او البقاء في حالة الدخول الخطا للنظام .

تماشيا مع المادة الثانية من اتفاقية بودبست المتعلقة بالدخول الغير المشروع أو ما يسمى بالدخول الغير المصرح به في التشريع المغربي⁵⁶ و باعتبار المغرب من الدول المصادقة على هاته الاتفاقية فان المشرع المغربي بادر بدوره الى تجريم هذا الفعل وذلك من خلال الفصل 3/607 من القانون 10607.03 المتمم للمجموعة القانون الجنائي الذي ينص على انه كل من دخل الى جزء من نظام المعالجة الالية للمعطيات عن طريق الاحتيال يعاقب بعقوبة حبسية تتراوح ما بين الشهر وثلاثة أشهر و غرامة من 2000 الى 10000 درهم او بإحدى هاتين العقوبتين فقط .

المطلب الثاني : تجارب بعض الدول من تجربة التقاضي الإلكتروني

⁵⁶ ضياء على احمد نعمان و عبد الرحيم بو عيدة موسوعة التشريعات الإلكترونية المدنية و الجزائية .الجزء الثاني.ط، 1 مراكش 2010.ص 294

إن اختلاف القوانين من بلد إلى آخر امر عادي يكون أن كل بلد يتمسك بأعراف وتقاليد معينة أو دينية أو نظامية وكذلك مدى تحضيره وتطوره وهذا ما جعل التشريعات المقارنة تختلف حول هذه الظاهرة المستحدثة فمنها من تطرق وعالج هذا الموضوع بتحديث وتعديل ومنها ما يسير ببطء.

وتعتبر الدول التي سعت إلى تطبيق تقنية التكنولوجيا الحديثة في عملها القضائي ومن بين هذه الدول الأجنبية - فرنسا التي شهدت بدورها تطورا ملحوظا في مجال التقاضي الإلكتروني وكذلك سنغافورة التي تعتبر أول دولة شهدت إنشاء محكمة إلكترونية⁵⁷ وكذلك الدول العربية منها مصر والتوجه المغربي من هذه الخدمة الإلكترونية.

//الفقرة الأولى: تجربة الدول الغربية

⁵⁷ أمينة رزوق . م س ، ص 79

اولا: التجربة الفرنسية

عانى القضاء الفرنسي في مرحلة سابقة من عدة انتقادات بسبب بطئه في معالجة القضايا موازاة مع ارتفاع عددها لذلك بادرت الحكومة الفرنسية من أجل تجاوز هذه الانتقادات ومن أجل تحقيق المردودية إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات في مجال عمل المحاكم⁵⁸، وقد كرسـت التجربة الفرنسية منذ نوفمبر 2008 موقع إلكتروني يمكن من خلاله على الاستمارـة المتوفـرة في الموقع www.pre.plaimte.en.ligne.gove.fe.hdah وكذلك التبادل الإلكتروني للبيانـات وعقد الجلسـات عن بعد عن طريق إستخدام أحدث تقـنيـات التواصـل واطـلقت وزارة العـدل الفـرنـسـيـة في 7 ابرـيل 2011 نظام تقـنيـي اخر يـسمـي الهـوـاـتـفـ الذـكـيـةـ يـسـمـحـ لـلـمـوـاـطـنـيـنـ وـالـمـهـنـيـنـ منـ الحصولـ عـلـىـ المـعـلـومـاتـ الـتـيـ تـخـتـصـ قـضـائـاهـمـ فـهـذـاـ النـظـامـ يـوـفـرـ لـهـمـ إـمـكـانـيـةـ الـوصـولـ إـلـيـ دـلـيـلـ الـمـحـاـكـمـ وـتـحـديـدـ مـوـاقـعـهاـ الـجـغـرافـيـةـ للـحـصـولـ عـلـىـ المـعـلـومـاتـ الـقـضـائـيـةـ مـنـ وزـارـةـ العـدلـ وـكـذـلـكـ عـلـىـ الـمـنـشـورـاتـ وـالـمـوـاضـيعـ الـقـانـونـيـةـ⁵⁹. وهذه الخـدـمـةـ يـسـتـفـيدـ مـنـهـاـ الـمـحـاـمـوـنـ الـمـشـتـرـكـوـنـ فـيـ شبـكةـ

⁵⁸ أمينة رزوق .م س ، ص 93
⁵⁹ مريم بن نزهة .م س ، ص 101

الاتصال بالمحامين المشتركين في شبكة الاتصال الخاصة بالمحامين ويمكن له ان يطلع على جدول الجلسة، وثم تجهيز المحاكم والجلالس الفرنسية بكاميرات تمهدأ لنقل جلسات المحاكمة بالصوت والصورة⁶⁰ وجاء احد قرارات المجلس الدستوري الفرنسي "إذا كان في التطور يقضي وجوب رقمنة المحكمة و المحاكمات فلا يجب ان يكون على حساب الحق في الحضور الفعلي والحق في الرد في اصوات المحكمة وإذا كان الأمور لا يختلف لدى هيئة الحكم فالأمر غير دالك عند المتابعة و دفاعه".⁶¹

تانيا : تجربة سنغافورة

إن نظام التقاضي الإلكتروني في سنغافورة من أكثر الأنظمة تطويرا في العالم أدرج حديثا برنامج جستيس اون لاين (justice on line) العدالة على الانترنت ليتمثل قفزة نوعية أخرى في إجراءات التقاضي بسنغافورة⁶². وتأسست أول محكمة إلكترونية سنة 2000 متخصصة في فض المنازعات المتعلقة بالتجارة الإلكترونية على شبكة الانترنت وفيها الخصم

⁶⁰ هجر الزموري ، التقاضي عن بعد رسالة لنيل شهادة الماستر في القانون الخاص جامعة الحسن الاول بسطات، ص 60
⁶¹ قرار صادر عن المجلس الدستوري الفرنسي سنة 2021

⁶² هجر الزموري . م س ، ص 58

عنوان بريدي ، عنوان حقيقي في مقر له أو شركته . وذلك بالتوجه نحو موقع المحكمة وتعبئته الاستمارة الخاصة بالشكوى⁶³ من خلال الموقع www.e.ard.ory.sg وعند استلام المحكمة لطلب المدعى عليه بالقبول تختار المحكمة الجهة القانونية التي ستقوم بفض النزاع ويتم إعلام الطرفين لتبدأ عملية التقاضي بطريقة إلكترونية عن طريق البريد الإلكتروني والمحادثات الإلكترونية ، وكما تقوم على سرية المعلومات المقدمة لها⁶⁴ .

ثالثاً: التجربة الأمريكية

يتسم النظام القانوني الأمريكي بالتعقيد والتركيب في مجالات عديدة اد يوجد في الولايات المتحدة الأمريكية كم هائل من القضايا التي تصل إلى عشرات ملايين دعوى في العام الواحد⁶⁵ . وقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية على العمل بنظام التقاضي الإلكتروني لتسهيل الوصول إلى القضاء ، وذلك عن طريق العمل على تحويل المقاومة من نظام عمل يوصف

⁶³ عبد المؤمن شجاع الدين ، التقاضي الإلكتروني وامكانية تطبيقه في اليمن ، ص 10

⁶⁴ فاطمة الزهراء الفضلي ، أحكام التقاضي عن بعد في الدعوى المدنية ، رسالة لنيل شهادة الماستر في القانون الخاص جامعة الحسن الأول بسطات ، ص 85

⁶⁵ توفيق القاسمي القضاء الإلكتروني ، رسالة لنيل شهادة الماستر في القانون الخاص جامعة الحسن الأول بسطات. ص 71

بـالإيداعات الورقية لملفات الدعوى في المحاكم أي الطلبات والأحكام الورقية، إلى نظام آخر يعتمد على حفظ وإيداع البيانات إلكترونياً⁶⁶.

لقد عرفت الولايات المتحدة الأمريكية منذ ازيد من ثلاثة سنـة مركزاً يدعى المركز الوطني لمحاكم الدولة وهو يعمـل على خلق مهـنة جديدة خاضـعة للتطوـير الدائم و السريع مع الأخذ بعين الاعتـبار أهمـية الخبرـة المعلوماتـية.

ولقد اشتهر النـظام القضـائي بالولايات المتحدة الأمريكية بـتطبيق نـظام الدعـوى الإلكتروـنية في جميع مـحاكمـها، حتى يتم رفع الدعـوى إلكتروـنية عبر موقع إلكتروـني خـاص تـملـكه شـرـكة خـاصـة وـقد بدأ العـمل به منـذ سـنة 1999، وـ بذلك اصـبح جـمهـور المـتقـاضـين بإـمـكـانـه الـلوـج لـلتـسـجيـلات إـلكـتروـنية للـمـحكـمة عـلـى مـدـار 24 ساعـة⁶⁷.

الفقرة الثانية: تجربة بعض الدول العربية

أولاً : تجربة مصر

⁶⁶ توفيق القاسمي. م س ، ص 72

⁶⁷ التقاضي الإلكتروني ورهان تحقيق الأمن الرقمي . رسالة لنيل شهادة الماستر . ص 34

لا شك ان التقاضي الإلكتروني صار ضرورة ملحة في جمع أنحاء العالم ومنها الدول العربية ومن بينها مصر التي واجهت هذا التطور بمجموعة من الوسائل الحديثة حيث عمل المشرع المصري اتجاه نحو الأخذ بوسائل التقنية الحديثة في التقاضي فتم ادخال الشبكة العنكبوتية العالمية (الانترنت) إلى مصر سنة 1993 و عام 2004 تم إنشاء موقع الحكومة المصرية على شبكة الانترنت⁶⁸ و الاعتماد على عدة وسائل لتسهيل وتحقيق العبء على جميع المتلقين.

وقد نظم المشرع المصري الخدمات القضائية بطريقة إلكترونية بكونه منح في قانون التجارة السندات (المحرات) الإلكترونية الناتجة عن الفاكس والتلكس والميكروفيلم وأي وسيلة إلكترونية مماثلة نفس القوة القانونية للسندات المحررة) سواء أكان اصل المستند صورة، وذلك بشرط أن يتم اصدار قرار من وزير العدل يحدد القواعد و الضوابط الخاصة بمثل هذه السندات (المحرات) مع توفر شرط الاستعجال ليتم اسباغ الحجية عليها ، وفي حالة عدم توفر الاستعجال فان السندات (المحرات) التي تتم بالوسائل

⁶⁸ توفيق قاسيمي.م س ، ص 88

التي حددتها المشرع في قانون التجارة لا تكون لها حجية السندات (المحررات) التقليدية في الإثبات.

كما أن قانون التحكيم في المواد المدنية والتجارية المصري رقم 37/1993 منح حجية قانونية للوسائل الإلكترونية، إلا أنه يشترط الكتابة ليكون السند المحرر) حجية قانونية بالإضافة إلى اتفاق إرادة طرف التحكيم المسبقة لقبول مثل هذه الوسائل ومخراطها. وعرفت المادة الأولى من قانون تنظيم التوقيع الإلكتروني وانشاء هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات المصري رقم 15/2003". الكتابة الإلكترونية: كل حروف أو أرقام أو رموز أو دلالة قابلة للإدراك بالمحرر الإلكتروني بأنه رسالة بيانات تتضمن معلومات تنشأ أو تدمج أو تخزن أو ترسل أو تستقبل كلياً، أو جزئياً بوسيلة إلكترونية أو رقمية أو ضوئية أو بأية وسيلة أخرى مشابهة". وعرفت المادة الأولى من مشروع قانون التجارة الإلكترونية المصري المحرر الإلكتروني بأنه كل انتقال، أو إرسال أو استقبال أو تخزين لرموز أو اشارات أو كتابة أو صور أو اصوات أو معلومات آيا كانت طبيعتها من خلال وسيط إلكتروني".⁶⁹

⁶⁹ حازم الشرعاة . م س

الفقرة الثانية: التجربة المغربية

أنشأت وزارة العدل المغربية موقع إلكتروني www.justice.gov.ma الذي يتضمن بوابة التقاضي الإلكتروني والتي يمكن من خلالها الولوج إلى التنظيم القضائي بالمغرب، والتعرف عليه والدخول إلى موقع كل المحاكم الموجودة بالتراب الوطني، ثم الاطلاع على المعلومات الخاصة بها. كما يمكن التوصل بالخدمات الإلكترونية القانونية، والحصول على معلومات تخص ملفا معينا والاطلاع على جداول الجلسات حسب التاريخ المحدد، إضافة إلى التعرف على رائحة القضاة الخبراء.

علاوة على ذلك انطلقت في المملكة المغربية أول تجربة بالمحاكم التجارية المغربية بالمحكمة الابتدائية في الدار البيضاء ومحكمة الرباط الابتدائية للقيام بتتبع الملفات عبر شبكة الانترنت، إذ يكفي للاطلاع على مال إليه الملف من خلال الدخول إلى موقع وزارة العدل، ثم إلى التوجه إلى خانة (electronic services) لاختيار الإجراء المراد القيام به، حيث يمكن

الدخول لمكتب الاختبارات و البلاغات القضائية أو لكتابة الضبط للمحاكم التجارية أو السجل التجاري.

ولقد صدر سنة 2013 مشروع قانون بشأن المدونة الرقمية، والذي جاء بالعديد من النصوص التي من شأنها احداث ثورة في المعاملات الإدارية للمواطنين أو المستثمرين على حد سواء، من خلال إطار قانوني ينظم المعاملات الإدارية، وينظم كذلك المعاملات التجارية الإلكترونية. ومن أهم ما جاء به المشروع الاعتراف بالاتصالات الرقمية⁶⁸، وبالتالي إمكانية احداث المحاكم الإلكترونية، وكذلك تطرق هذا المشروع لأمن الأداءات الإلكترونية، والذي يعد كذلك نقطة إيجابية في رصد الثقة الإلكترونية للمتقاضين اثناء أداء الرسوم القضائية. و لضمان نجاحها وضعت الوزارة مخططاً اجرائياً دقيقاً و محكماً يقوم على تحقيق هدفين أساسيين أولهما إرساء مقومات المحكمة الرقمية، وذلك من خلال تقوية البنية التحتية التكنولوجية للإدارة القضائية وتوفير الأنظمة المعلوماتية الآمنة، والبرامج المتعلقة بإدارة القضايا و المساطر مع تأهيل الموارد البشرية وتحديد آجال التنفيذ، وتعديل المقتضيات القانونية لاسيما الإجرائية منها بما يمكن من استعمال

الเทคโนโลยيا الحديثة في تصريف القضايا أمام المحاكم و نزع التجسيد المادي عن الإجراءات و المساطر القضائية، فضلا عن اعتماد التوقيع الإلكتروني على صعيد التعامل بين مختلف مكونات الادارة القضائية و اعتماد الأداء الإلكتروني لاستيفاء الرسوم و المصاريق القضائية و الغرامات و ثانيهما تحدث خدمات الادارة القضائية و انفتاحها على المواطن، وذلك من خلال توفير الاعلام القانوني والقضائي للمواطنات والمواطنين و تسهيل و لوجهم مجانا الى المعلومة القانونية والقضائية، إضافة الى تعبئة المهن القضائية والقانونية للانخراط في مشروع المحكمة الرقمية والتواصل الرقمي مع المحاكم والاستفادة من الخدمات القضائية على الخط كما أعدت الوزارة تطبيقا خاصا بالخدمات القضائية الإلكترونية e-justice mobile كتصور جديد يروم تقريب المعلومة القضائية من المواطنين و المرتفقين و تيسير اللوج إليها. ويوفر هذا التطبيق المعلوماتي العديد من الوظائف التقنية والإمكانيات التي تتيح الاستفادة من مجموعة من الخدمات القضائية المتوفرة على مدار 24 ساعة و طيلة أيام الأسبوع، كما تمكّن من الحصول على

المعطيات بشكل فوري و وفق آخر التحسينات بمختلف الأنظمة المعلوماتية لوزارة العدل⁷⁰.

عموما، فإن الممارسة القضائية منذ سبع سنوات أي منذ سنة 2016 في استعمال وسائل التواصل عن بعد في كل من محكمة الاستئناف بالدار البيضاء وفاس وذلك في إطار تجهيزها لقضايا المعتقلين.

ونلاحظ أن المشرع قد عمل على ذلك من خلال مشروع قانون المسطرة المدنية على نص مجموعة من النصوص القانونية تخص رقمنة الإجراءات القضائية. وكذلك مشروع قانون المسطرة الجنائية⁷¹

وقد لجأت محاكم المملكة سواء على مستوى المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف في ظل انتشار وباء كورونا، إلى استعمال تقنية التواصل عن بعد بالنسبة لقضايا المعتقلين كحل ناجح لتدبير هذا النوع من القضايا الذي يتصل بحرية الأشخاص، كما قامت أيضاً محكمة النقض

⁷⁰ الاتصالات الرقمية هي : " إصدار أو ارسال رموز أو إشارات أو صور أو كتابات أو صوات أو رسائل، أو التوصل بها، بطريقة إلكترونية أو مغناطيسية أو بصرية أو راديوية أو بآية وسيلة تكنولوجية أخرى أو بمزيج من تكنولوجيات الاتصال عن بعد" الفقرة الثانية من المادة 23 من الباب الأول مقتضيات عامة من القسم الثاني الاتصالات الرقمية، من مشروع قانون بشان المدونة

⁷¹ عبد الرفيق الرويحين " التحديث والرقمنة بقطاع العدل" ، الإصلاح العميق والشامل لمنظومة العدالة مسار استمرارية حصيلة منجزات وزارة العدل، سنة 2017، الصفحة 274

باعتبارها أعلى هرم في التنظيم القضائي ببلادنا باعتماد تقنية الاتصال عن بعد في قضايا⁷² تسليم المجرمين.

ولقد مكن انعقاد المحاكمات عن بعد من تفادي مخاطر انتشار عدوى فيروس كورونا، كما ساهم في ترشيد النفقات والموارد البشرية وتحقيق نتائج مشجعة فيما يخص تدبير القضايا، حيث تمكنت محاكم المملكة بفضل استعمال تقنيات الاتصال عن بعد إلى غاية يومه 05 يونيو 2020 من عقد 1826 جلسة أدرجت فيها 27507 قضية، حيث استفاد من هذه المحاكمات عن بعد 30539 شخصاً معتقلأ، وقد أفضت إلى الإفراج عن حوالي 1149 معتقلأ كانوا سباقون في السجون لولا اعتماد المحاكم وسائل الاتصال عن بعد في تدبيرها للقضايا، وهي كلها نتائج مشجعة ومحفزة على اعتماد النموذج الحديث للمحاكمات وهي أمور ساعد فيها الجانب التكنولوجي بشكل كبير بفضل التقنيات الحديثة وعالية الجودة التي يوفرها فيما يخص الصوت والصورة، والتي تضمن التواصل المباشر بين الهيئة وأطراف الدعوى⁷³.

⁷² من بين الخدمات التي يوفرها التطبيق المعلوماتي Mobile e-justice : تتبع القضايا حيث تمكن هذه الخدمة من الاطلاع على معلومات ولائحة الإجراءات المتخذة في الملفات المدنية والزجرية على مستوى المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف، والملفات الإدارية على مستوى المحاكم الإدارية ومحاكم الاستئناف الإدارية والملفات التجارية على مستوى المحاكم التجارية ومحاكم الاستئناف التجارية .
⁷³ مشروع قانون المسطرة المدنية

الفصل الثاني:

**المحاكمة العادلة في ظل
التقاضي الإلكتروني**

الفصل الثاني: المحاكمة العادلة في ظل التقاضي الإلكتروني.

تقصي ضمانات المحاكمة العادلة التي تضمن الحد الأدنى من الحقوق بالنسبة للمتهم، تبدأ من أول لحظة يتم فيها القبض عليه من قبل الشرطة القضائية إلى غاية الانتهاء من كافة الإجراءات الأخرى المتعلقة بالتحقيق معه بخصوص الأفعال المنسوبة إليه، وبالتالي فمرحلة ما قبل المحاكمة تعتبر أهم مرحلة لسير الدعوى العمومية، إذ أثناءها يواجه الشخص مؤسسة الدولة والتي تعامله بها بدقة على مدى احترامها لحقوق الإنسان التي كفلها التشريع الوطني والمجتمع الدولي.

وبيروز التقنية الجديدة لتقاضي من خلال ربط الاتصال عن بعد بين المتهم والقاضي وهذا ما يشكونا كباحثين في هذا الموضوع إلى أن هذم التقنية تمس بضمان المحاكمة العادلة وقد عمل المشرع المغربي وبباقي التشريعات المقارنة على خلق قضاء نزيه من أجل محاكمة المتهم محاكمة عادلة ابتدائياً من مرحلة ما قبل المحاكمة إلى مرحلة ما بعد المحاكمة وهذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل من خلال (المبحث الأول) الحقوق و

الضمادات في مرحلة ما قبل المحاكمة (المبحث الثاني) الحقوق والضمادات
اثناء وبعد المحاكمة العادلة .

المبحث الأول: الحقوق والضمانات في مرحلة ما قبل المحاكمة.

المطلب الأول: الضمانات في مرحلة البحث التمهيدي.

// الفقرة الأولى: حقوق المتهم أمام الضابطة القضائية

تلعب مرحلة البحث التمهيدي دورا هاما باعتبارها المنفذ الاول لإجراءات الدعوة العمومية وقد حول القانون عمليات واجراءات البحث التمهيدي لأجهزة مختصة تختلف حسب نوع وطبيعة الجريمة، تعرف هذه الأجهزة بالشرطة القضائية التي حدد المشرع المغربي اهدافها في الفصل 18 من قانون المسطرة الجنائية من خلال التثبت من وقوع الجرائم وجمع الأدلة والحجج عليها والبحث عن الفاعلين وتقديمهم الى النيابة العامة⁷⁴، وكما هو معروف فقانون المسطرة الجنائية من اهم القوانين التي لها علاقه وطيدة بحماية الحقوق والحریات الفردية والجماعية وذلك بتنصيصه على مجموعه من الحقوق والضمانات كما هي متعارف عليها دوليا وفي هذا السياق سنركز على اهم ضمانات المحاكمة العادلة التي يتمتع بها المشتبه فيه خلال

⁷⁴ الفصل 18 من قانون المسطرة الجنائية [يعهد إلى الشرطة القضائية تبعا للبيانات المقررة في هذا القسم بالثبت من وقوع الجرائم و جمع الأدلة عنها و البحث عن مرتكبها].

تقوم بتنفيذ أوامر و إنابات قضاء التحقيق وأوامر النيابة العامة}

البحث التمهيدي بشكليه(التلبس و الأحوال العاديه) على الجانب المتعلق بالتفتيش والوضع تحت الحراسة النظرية وذلك لارتباطهم الاصيل بحرية المواطن اكثرب من اي اجراء اخر

1- التفتيش:

قد تضطر الضابطة القضائية لإجراء تفتيش عن اشياء تشكل في غالبيتها دلائل اثبات كمستندات او نقود مزورة او مخدرات وتقع عملية تفتيش على المنازل وبالنظر لما للمنازل من حرمة⁷⁵، فقد حماها المشرع الجنائي المغربي من خلال تنظيم تفتيش وتقييده بشروط وذلك بأن يكون تفتيش داخل الوقت القانوني وشرط تختلف فيه حالة التلبس عن الحالة العاديه وهو ضرورة حضور صاحب المنزل وقت التفتيش او حضور نائبه او شاهدين في حالة التلبس ورضا صاحب المنزل بتصریح مكتوب بخط يده اذا كان التفتيش يتعلق بجريمه غير متلبس بها⁷⁶، وعندما يتعلق الامر بتفتيش اماكن معدة للاستعمال المهني يشغلها شخص يلزمها القانون بكتمان السر المهني (عيادة طبيب- مكتب موثق- مكتب محامي)، كان على

⁷⁵ الفصل 24 من دستور المملكة لكل شخص الحق في حماية حياته الخاصة. لا تنتهك حرمة المنزل ولا يمكن القيام بأي تفتيش إلا وفق الشروط والإجراءات التي ينص عليها القانون {

⁷⁶ شرح قانون المسطرة الجنائية -الجزء الأول-أحمد الخمليشي ص 219

الضابطة القضائية اشعار النيابة العامة قبل ان تجري التفتيش واتخاذ جميع التدابير لضمان احترام السر المهني واذا كان التفتيش او الحجز يهم مكتب محامي كان لابد ان يتولى القيام به قاضي من قضاة النيابة العامة بمحضر النقيب او من ينوب عنه او على الاقل بعد اشعاره بأية وسيلة ممكنة⁷⁷، وفي حال تقرر بطلان محضر التفتيش او الحجز بسبب خرق الإجراءات المسطرية فان ذلك لا يؤدي الى بطلان محضر البحث التمهيدي المتضمن لتصريحات واعترافات المتهم والشهود وباقى الاجراءات الاخرى السليمة التي لم تترتب عن الاجراءات الباطلة حيث يجوز للمحكمة الأخذ بها⁷⁸.

2: الوضع تحت الحراسة النظرية

يعتبر الوضع تحت الحراسة النظرية الى جانب التفتيش من اهم الصلاحيات التي منها القانون لضابط الشرطة القضائية وابرزها لما لها من مساس بحقوق الفرد وحرি�ته حتى وان لم تكون له علاقه بالجريمة المرتكبة. لم يقم المشرع المغربي بوضع تعريف دقيق للحراسة النظرية فقد اكتفى فقط بالإشارة اليها في الفصل 66 من قانون المسطرة الجنائية « اذا طلبت

⁷⁷ يونس العياشي – المحاكمة العادلة بين النظرية والتطبيق على ضوء المواثيق والمعاهدات الدولية والعمل القضائي – سلسلة رسائل نهاية تدريب الملحقين القضائيين.

⁷⁸ الفصل 63 من ق م ج.

ضرورة البحث ان يحتفظ ضابط الشرطة القضائية بشخص او عدة اشخاص ليكون رهن اشارته فله أن يضعهم تحت الحراسة النظرية لمده لا تتجاوز 48 ساعه تحسب ابتداء من ساعه توقيفهم وتشعر النيابة العامة بذلك》.

غير ان الفقه قام بوضع تعريف للحراسة النظرية باعتبارها إجراء تمهدى تقوم به الضابطة القضائية وذلك بمنعها لأى شخص مقيد في التحريات من الابتعاد عن مكان وقوع الجريمة إلى أن تنتهي التحريات⁷⁹ وقد عرفها ايضا الدكتور احمد الخمليشي بانها احتفاظ ضابط الشرطة القضائية في مركز عمله بالمشبوه فيه ل حاجيات إجراء البحث التمهيدى او تنفيذ الانابة القضائية.

وقد عمل المشرع المغربي على حماية حقوق الفرد خلال مرحله الحراسة النظرية من خلال:

أولا: مراقبة سجلات الوضع تحت الحراسة النظرية.

⁷⁹ مقل منشور عبر موقع www.startimes.com تاريخ الاطلاع 10/06/2023 على الساعة 21:18

تعتبر مراقبه سجلات الوضع تحت الحراسة النظرية من الضمانات الاساسية التي تحرص النيابة العامة على احترامها سواء من خلال الزيارة الاسبوعية لمخافر الشرطة أو في أي وقت يراه ممثل النيابة العامة مناسباً او من خلال عرضها عليه والهدف من هذه المراقبة يتجلی في ثلاثة أهداف:

- التدخل لتصحيح كل وضع أو إجراء غير مناسب كوضع أحد للحراسة النظرية اذا ما تبين عدم أهميتها او انعدام الشروط الموضوعية لاتخاذ هذا الاجراء.
- التأكد من مسالك السجل بصفة نظامية دون فراغ او تشطيب والتأكد من تحقيق جميع البيانات المنصوص عليها في المادة 66 من قانون المسطرة الجنائية.
- يجب ان ترقم صفات هذا السجل وتوقع من طرف وكيل الملك او من ينوب عنه عند الاقتضاء وتقيد هوية الشخص الموضوع تحت حراسة النظرية وتاريخ بدايتها وانتهاها والحالة البدنية والصحية للشخص المعتقل.⁸⁰

⁸⁰ بحث لنيل دبلوم الماستر معنون بـ "ضمانات المتهم خلال مرحلة البحث التمهيدي" للطالب أسامة الكثري.

وفي هذا السياق عمل المشرع على تطوير منظومة العدالة من خلال تحسين وضعية المتهم خلال فترة الحراسة النظرية وذلك عبر مشروع قانون 43.22 يتعلق بالعقوبات البديلة الذي تضمن مجموعة من المستجدات في هذه المرحلة من البحث يهدف تخفيف الضغط على مراكز الشرطة وأيضا حماية الشخص الموضع تحت الحراسة لكونه مشتبه فيه فقط و مزال يتمتع بالبراءة حتى ثبتت إدانته⁸¹ حيث يمكن للمحكمة أن تحكم بالمراقبة الإلكترونية بدلا العقوبات السالبة للحرية فيتم الخضوع للمراقبة الإلكترونية من طرف المحكمة و يرعى في تحديدها خطورة الجريمة و الظروف الشخصية و المهنية للمحكوم عليه و سلامته الضحايا⁸².

من خلال المادة 11.647 تم المراقبة الإلكترونية بواسطة قيد إلكتروني يوضع بمعصم المعني بالأمر أو ساقيه أو جزء آخر من جسده يصبح برصده تحركاته داخل الحدود الترابية المحددة له.

ثانيا: الاتصال بالمحامي:

⁸¹ المادة 16 من الميثاق العربي لحقوق الإنسان.
⁸² الفصل 35.10 مشروع قانون رقم 43.22 يتعلق بالعقوبات البديلة.

أعطت المسطورة الجنائية الحق للشخص الذي ألقى عليه القبض أو وضع تحت الحراسة النظرية في تعين محامي لمؤازرته طبقاً للشروط المنصوص عليها في المادة 66 من قانون المسطورة الجنائية أو طلب تعين محامي في إطار المساعدة القضائية وتقوم الشرطة القضائية فوراً بإشعار المحامي المعين مع إخبار النقيب بذلك وإذا طلب المعني بالأمر تعين محامي في إطار المساعدة القضائية تقوم الشرطة القضائية فوراً بإشعار النقيب الذي يتولى تعين هذا المحامي⁸³.

ثالثاً: حق الاتصال بالأقارب:

يتعين على ضابط الشرطة القضائية أن يشعر عائلة الشخص الموضع تحت الحراسة النظرية فور وضعه تحت الحراسة ويتم الإشعار بأي وسيلة كانت سواء بالهاتف أو شفوياً أو كتابياً أو بواسطه عون القوة العمومية وينبغي أن يشير المحضر إلى ذلك وإن لم يحدد النص الجزاء المترتب عن عدم احترام ضابط الشرطة القضائية لهذا الإجراء غير أنه أجمع القضاء على أنه إجراء إداري فقط وبالتالي لا يترتب عن عدم انجازه من طرف الضابط بطلان

⁸³ الفصل 66 من ق م ج.

اجراءات المسطرة المصاحبة للوضع تحت الحراسة النظرية او المترتبة عنه لكن يمكن ان تترتب عنه المسؤولية التأديبية للضابط⁸⁴.

عرف المغرب خلال الفترة الاستثنائية المتمثلة في جائحة كورونا سنة 2020 التي أرخت بضلالها على منظومة العدالة وفرضت عليها ظرفا استثنائيا ومن أجل ضمان تحقيق العدالة والشهر على إجراء محاكمة عادلة في أجل معقول دون انتظار طويل للمتقاضين⁸⁵ فكانت هذه هي فترة التي ألزمت الدولة على اللجوء للمحاكم الإلكترونية وكما هو متعارف عليه المحاكمة العدالة تمر بعدة إجراءات ويعتبر البحث التمهيدي أهمها لذلك كان من الضروري تحديد ضمانات التي خولها القانون للمتهم خلال هذه المرحلة.

الفقرة الثانية: حقوق المتهم أمام النيابة العامة

ان ما تشكله النيابة العامة من دور اساسي ومهم داخل المجتمع بكونها تسهر على حماية المجتمع برمته دون التمييز بين افراد المجتمع، اضافه الى سهرها على حماية وضمان حقوق المتهم، وباعتبارها ركنا اساسيا من اركان

⁸⁴ يونس العياشي، م س، ص 62.

⁸⁵ مجلة الباحث، ملف خاص – 5 جائحة كورونا، الطوارئ الصحية أي العدد 21 – غشت 2022 ص 459.

السلطة القضائية، وان اعضائها ينوبون عن المجتمع في ارساء مبادئ العدالة الجنائية التي يسعى ويطمح لتحقيقها وثبتتها في اقامة العدل⁸⁶ والمشرع المغربي لم يعرف نظام النيابة العامة كمؤسسه قائمة الذات عندما احتك بأوروبا عن طريق فرض الحماية على المغرب، فرغماً عن عدم اعطاء تعريف دقيق للنيابة العامة من طرف المشرع المغربي الا انه اشار الى المهام التي يباشرها وهذا ما نص عليه الفصل 36 من قانون المسطرة الجنائية حيث تتولى النيابة العامة اقامة وممارسة الدعوة العمومية ومراقبتها وتنطلب بتطبيق القانون ولها اثناء ممارستها لمهامها الحق في تسخير القوى العمومية مباشرة⁸⁷ فلا شك ان لولا وجود النيابة العامة لضاعت لنا حقوق المتهم الا انه في المقابل يستفيد المشتبه فيه بمجموعة من الضمانات التي خولها له القانون.

أ- ضمانات المتهم أثناء الإيداع في السجن

تمتلك النيابة العامة سلطات تحقيقية قيسريّة من صميم اختصاص قاضي التحقيق عندما يتعلق الامر بجرائم ارتكبت في حالة التلبس ولا يكون

⁸⁶ تم الاطلاع عليه في يوم 11/06/2023 على الساعة 11:54 www.pmp.ma
⁸⁷ ق ج الفصل 36

التحقيق الاعدادي فيها ضروريا فتقوم بالاستنطاق وتمار بالإيداع في السجن عندما لا يتتوفر في المتهم ضمانات الحضور⁸⁸ ومن بين هذه الحالات حالة التلبس التي نص عليها المشرع في الفصل 74 من قانون المسطرة الجنائية اذ تعلق الامر بالتلبس بجنبه معاقبتها بالحبس او اذ لم تتتوفر في مرتكبها ضمانات كافية للحصول فإنه يمكن لوكيل الملك او نائبه ان يصدر امر بإيداع المتهم بالسجن بعد إشعاره بأن من حقه تنصيب محامي حالا واستنطاقه عن هويته والافعال منسوبة اليه.

ب- الاتصال بالمحامي

من خلال المنصة التي احدثتها وزارة العدل منصة المحامي للتواصل الإلكتروني مع المحاكم حيث يمكن لجميع المحامون ان يترافعوا امام المحاكم المغربية ومن خلال هذا يمكن للمتهم ان يختار المحامي الذي ينوب عنه وكما اشار الفصل 174 انه يحق للمحامي ان يحضر هذا الاستنطاق ومن خلال مشروع قانون مسطرة الجنائية في المادة 193-1 تنص على انه يمكن

⁸⁸ أسامة الكثري، ضمانات المتهم خلال مرحلة البحث التمهيدي، بحث ماستر بجامعة عبد المالك السعدي بطنجة، 2018/2019، ص 29.

القاضي التحقيق ان يقوم بالاستماع الى المتهم او استنطاقه عبر تقنية اتصال عن بعد ذلك بناء على ملتمس من النيابة العامة⁸⁹ والاستنطاق عن بعد لا يمنع المحامي من مشاهدته حيث يمكن ربط الاتصال مع المحامي من اجل تتبعها وهذا ما نص عليه الفصل 460 من قانون المسطرة الجنائية⁹⁰.

جاءت مسودة مشروع القانون القاضي بتغيير وتميم قانون مسطرة الجنائية بمجموعة من الاجراءات الرامية لضمان حقوق المشتبه فيه خلال مرحلة الاستجواب فعلى رأسها امكانية التسجيل السمعي البصري فهذه الاجراء يهدف الى ضمان حقوق الاشخاص والحد من العمل التعسفي الذي قد يلحق بهم او من شأنه المساس بسلامتهم الجسدية او حرمانهم من الحقوق المخولة لهم قانونا وفق ما اقرته المواثيق الدولية ودستور المملكة⁹¹ ولذلك فإن اثباتاته التهمة يقع على عاتق سلطه الادعاء فهي وحدتها الملزمة بإبداعه الدليل بحيث يعتبر المتهم غير ملزم بتقديم اي دليل على براءته⁹² وهذا قاعدة البينة على من ادعى واليمين على من أنكر بمعنى ان عبء الاثبات يكون على المدعي اما المدعي عليه عدم حقه فمن

⁸⁹ مشروع ق م ج.

⁹⁰ ق م ج.

⁹¹ نص الفصل 19 من الدستور المغربي.

⁹² كسر عثمانيه "دور النيابة العامة في حماية حقوق الإنسان أثناء مراحل الإجراءات الجزائية" (دراسة مقارنة) أطروحة لنيل الدكتوراه.

جـ- الفحص الطبي:

يعتبر الفحص الطبي من اهم ضمانات محاكمة العادلة المنصوص عليها دوليا ودستوريا فمن خلال الفصل 22 من الدستور المغربي ينص على انه لا يجوز المس بسلامة الجسدية او المعنوية لأي شخص في اي ظرف ومن قبل اي جهة كانت خاصة او عامة وتبعا لذلك فقد ذهبت المسودة الى اعتراف المتهم في الفحص باطلأ في حالة رفض اجراء الفحص الطبي اذ كان قد طلبه المتهم او دفاعه من ضابط الشرطة القضائية وذلك وفق الفصل 73 والمـادة 1-74 من مشروع قانون المسطرة الجنائية⁹³.

المطلب الثاني: الضمانات في مرحلة التحقيق الإعدادي
نشأت مرحله التحقيق الاعدادي في ظل نظام التحري والتنقيب ويهدف الى اعطاء السلطة العامة دورا ايجابيا في جمع الأدلة بدل من تركه لمشيئة الخصوم كما هو الحال في النظام الاتهامي. ويعتبر التحقيق

⁹³مشروع ق م ج، 73 – 74.1 من ق م ج.

الاعدادي المرحلة الاولى من سير الدعوى الجنائية⁹⁴ وهو مجموعه من الاجراءات التي تجريها السلطات المخول لها التحقيق فهذه المرحلة تكون قبل المحاكمة لكي تضمن حق هذا المتهم في الحرية الفردية الذي يقتدي احاطة ما يتعرض له من اجراءات اثناء سير التحقيق.

إن التحقيق الاعدادي هو مرحلة من مراحل القضية الجنائية تسبق عملية المحاكمة والهدف منها هو تمحيص الأدلة من قبل جهات تحقيق المتوفرة في التهمه وتقديرها من أجل اتخاذ القرار في ضوء ذلك اما بالمتابعة والامر بإحالة القضية على المحكمة ان كانت الأدلة كافية واما بعدم المتابعة اذ وجدت جهة التحقيق بان هذه الادلة غير كافية⁹⁵. في إطار مسلسل اصلاح منظومة العدالة⁹⁶ بالمملكة اسفرت عن اصدار ميثاق وطني من بين اهدافه الرئيسية العمل على رقمنة المحاكم واعتماد الادارة الالكترونية واستعمال تقنيات الاتصال عن بعد نظمها المشرع في مسودة قانون المسطرة الجنائية⁹⁷ الباب العاشر مكرر المادة 1.193 و 2.193

⁹⁴ حسن الفكري، الشرح والتعليق على ق م ج، ج 2 ط 1، 1992/1993 الدار العربية للموسوعات ص 2.

⁹⁵ عبد الواحد العلمي، شرح في القانون الجديد المتعلق بالمسطرة الجنائية ج 2 ط 1، 1930 – 2009، مطبعة النجاح الجديدة.

⁹⁶ ميثاق إصلاح منظومة العدالة، يوليوز 2003، الهيئة العليا للحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة، المملكة المغربية، جمعية النشر، المعلومات القانونية والقضائية مطبعة البث 2013.

⁹⁷ مسودة ق م ج.

وعن ذلك من أجل استثمار التطور التكنولوجي والمعلومات في مجال تحدث الآيات العدالة الجنائية نص المشرع على استعمال تقنية الاتصال عن بعد للاستماع للأطراف والمتهمين من طرف قضاة التحقيق في مختلف المحاكم⁹⁸. ولقد عمل المشرع في مسودة قانون المسطرة الجنائية على استعمال تقنيات الاتصال عن بعد وخلو لقاضي التحقيق البحث والتحري من خلال الرسائل التكنولوجية حيث انه إذا وجدت اسباب جديه تحول دون حضور المتهم، او الضحية، او المطالب بالحق المدني، او الشاهد، او الخبير او البعض أحدهم عن المكان الذي يجري فيه تحقيق. يمكن لقاضي التحقيق تلقائيا او بناء على ملتمس النيابة العامة او أحد الأطراف او من ينوب عنهم ان يقرر تصريحاته او الاستماع اليه او مواجهته مع الغير عبر تقنية الاتصال عن بعد بكيفية تضمن سرية البحث⁹⁹. فعند وجود سبب ما لم يستطع المتهم، او الضحية، او المطالب بالحق المدني، او الشاهد، او الخبير فيمكن ربط اتصال عن بعد واجراء تحقيق معهم بتقنية الفيديو يقف القاضي المخول له التحقيق في القضية امام الجهاز الإلكتروني وربط اتصال مرئي.

⁹⁸ مجلة الباحث للدراسات والأبحاث القانونية والقضائية لشهر سبتمبر 2022، العدد 46 ص 121.

⁹⁹ المادة 1.193 مسودة ق م ج.

فيتم التأكد من هويته ثم يطرح عليه الاسئلة التي تمكن ان تساعده في القضية. فهذه العملية تضمن سريه التحقيق خصوصا على الشاهد والضحية. اذ كان الشخص المعنى بالأمر بعيدا عن قاضي التحقيق المكلف بالقضية فيقوم بتنويمه إنابة قضائية الى قاضي التحقيق المتواجد بدائرة هذا المعنى بالأمر واجراء التحقيق معه عبر تقنية الاتصال عن بعد وهذا ما نص عليه الفصل 2.193 على انه اذ يوجد قاضي التحقيق إنابة قضائية القاضي التحقيق بالمحكمة التي يوجد بدائرتها الشخص المعنى بالأمر يبين فيها الاسباب التي تبرر اللجوء لتقنية الاتصال عن بعد و هوية الشخص او الاشخاص موضوع هذا الاجراء ويحدد المهمة المطلوبة وتاريخ وساعة انجازها. فيستدعي قاضي التحقيق الموجه اليه الانابة الشخص او الاشخاص في التاريخ المحدد الى مكتب او قاعده مجهزه بـ تقنية الاتصال عن بعد حيث يتتوفر الاشخاص المستمع إليهم او الذي تم مواجهتهم على نفس الحقوق التي يخولها لهم مركزهم في الدعوى في الاحوال التي ينجز فيها الاجراء بالطريقة العاديه¹⁰⁰. اي ان القاضي الموجه اليه الانابة يربط

¹⁰⁰ مسودة ق م م مادة 193.2.

الاتصال مع القاضي المكلف بالتحقيق والمعني بالأمر ولا يدخل في ذلك فهو يقوم بتنظيم العملية وكذلك تنفيذ قرار الصادر عن قاضي التحقيق الذي يجري الاستماع او الاستنطاق او المواجهة. وعند الانتهاء من الاستماع او الاستنطاق يحرر قاضي التحقيق الموجهة اليه الانابة محضرا يبين فيه الاجراءات والتاريخ والمكان الذي انجز فيه هذا تحقيق وكذلك التقنية المستعملة وكذلك الاحداث التي وقعت اثناء السير العملية.

القاضي الموجه اليه الانابة لا يضمن ما جرى اثناء الاستئناف او الاستماع، بل يكتفي بتنظيم

العملية وتحرير محضر يوثق فيه سير العملية اما الاستنطاق او المواجهة يضمنه قاضي التحقيق الذي أصدر الانابة. وبعد ذلك يوجه الشخص الذي تم الاستماع اليه على المحضر الى جانب قاضي التحقيق الذي وجه اليه انابة وكذلك كاتب الضابط الذي يقوم بمساعدة القاضي وفي حالة تم رفض التوقيع يشار الى رفضه التوقيع او السبب استحالة ذلك. يحيط القاضي التحقيق الموجه اليه الانابة فورا الانتهاء نسخه من المحضر الى النيابة العامة بمحكمته ونسخة اخرى الى القاضي المكلف بالتحقيق ويحتفظ بأصل

الملف القاضي الموجه اليه الإنابة. واذا كان المتهم معتقل لدى مؤسسة سجنية أمكن لقاضي التحقيق اخذ رأي النيابة العامة للاستماع اليه او استنطاق باستعمال تقنيه اتصالات لاسلكية. وهذه العملية تضمن سريه البحث والتحري حيث عمل المشرع بمعاقبه كل من لا يلتزم بالحفظ على سير التحقيق طبقا للعقوبات المقررة بالفصل 446 من مجموعه قانون الجنائي¹⁰¹ فسرية التحقيق تقوم على امتناع واطلاع عموم الناس على اجراءات التحقيق او على المحاضر المنجزة بمناسبة اعداد او نشر اي شيء من خلال وسائل الاعلام المختلفة وايصالها الى الغير¹⁰². ونجد بهذه السريه اساسها في نص الفصل 15 من قانون المسطرة الجنائية حيث نص على ان كل شخص يساهم في اجراء هذه المسطرة ملزم بكتمان سر المهني ضمن الشروط وتحت طائلة العقوبات المقررة في قانون المسطرة الجنائية¹⁰³.

ومن اهم الحقوق التي يتمتع بها الضنين امام قاضي التحقيق هي:

¹⁰¹ الفصل 446 من ق ج، وتكون مدة العقوبة بالحبس من شهر إلى ستة أشهر وغرامة من 1200 إلى 20000 درهم.

¹⁰² عبد الواحد العلمي، م س، ص 15.

¹⁰³ الفصل 15 ق م ج.

1. حریته في عدم الإدلاء باي تصريح عن مثوله امام قاضي التحقيق لأول مرّة.
2. اشعار الظنين بان له الحق في اختيار محامي.
- 3 احقيّة الظنين في الاتصال بكل حرية.
4. عدم جواز استنطاق الظنين في غيابه محاميه ما لم يتنازل عن هذا الحق او بعد استدعائه دفاعه بصفه قانونيه.
5. احقيّة الظنين في ان يوضع ملف التحقيق رهن اشارة محاميه¹⁰⁴.

¹⁰⁴ انظر الموقع www.alkanounia.info ، اطلع عليه بتاريخ 08/06/2023 على الساعة 18:00

المبحث الثاني: الحقوق والضمانات أثناء وبعد المحاكمة العادلة.

يعتبر الحق في محاكمة عادلة من أهم حقوق الإنسان، بما يوفره من حماية لحقوقه الأخرى، وحتى تكون المحاكمة عادلة يجب أن ترتكز على وسائل قانونية كفيلة بحماية هذه الحقوق، لأن توفير محاكمة عادلة هو أمر ضروري ليس فقط من منظور حماية حقوق المتهمين أو الضحايا، لكن لضمان حسن سير العدالة أيضاً، وإذا كانت المحاكمة العادلة تتعلق بكافة المراحل الإجرائية للدعوى، فإننا في دراستنا لهذه تسلط الضوء على المرحلة النهائية وهي مرحلة المحاكمة وما يرتبط بها من ضمانات إجرائية كانت أو

موضوعية تكفل الحق في محاكمة عادلة. إن أهم المبادئ التي نود التركيز عليها هي تلك التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بمرحلة المحاكمة، مثل مبدأ **الحضورية والشفوية** وحق الدفاع (**المطلب الأول**). وكذلك من حقه سلوك طرق الطعن (**المطلب الثاني**).

المطلب الأول: قبل صدور الحكم (مبدأ علنية وشفوية المحاكمة، حضورية المحاكمة وحق الدفاع).

1) **مبدأ العلنية:** من المبادئ التي يقوم عليها التنظيم القضائي في صيانة وحماية حقوق الأفراد خلال المحاكمة هو مبدأ العلنية والمقصود به هو أن جميع الإجراءات التي تقوم بها المحكمة قبل اصدار الحكم كالتحقيق في الدعوى مثلاً يجب أن تجرى بصورة علنية¹⁰⁵. ويعتبر مبدأ دستورياً بحيث نصت عليه المواد 123 و 125 من الدستور المملكة بحيث أن الجلسات تكون بشكل

¹⁰⁵ النقاضي عن بعد، أية ضمانات للمحكمة العادلة في ضوء مسودة مشروع قانون الوسائل الإلكترونية في الإجراءات القضائية - محمد مروان، طالب باحث بطلية الحقوق السويسري بجامعة محمد الخامس بالرباط.

عليه الا في حالات التي يقرر فيها القانون خلاف ذلك¹⁰⁶ كما ان الاحكام تكون معالله وتصدر في جلسة علنيه¹⁰⁷ ونجد المادة 43 من قانون المسطرة المدنية الذي نصت " تكون الجلسات علنية إلا إذا قرر القانون خلاف ذلك".

لرئيس الجلسة سلطة حفظ النظام بها ويمكنه أن يأمر بأن تكون المناقشة في جلسة سرية إذا استوجب ذلك النظام العام أو الأخلاق الحميدة¹⁰⁸.

يجب على الخصوم شرح نزاعاتهم باعتدال، فإذا أخلوا بالاحترام الواجب للعدالة جاز للرئيس أن يحكم عليهم بغرامة لا تتعدي ستين درهما.

يجوز للرئيس دائمًا في حالة اضطراب أو ضوضاء أن يأمر بطرد الخصم أو وكيله أو أي شخص آخر من الجلسة.

إذا امتنع الأفراد الذين وقع طردتهم أو عادوا إلى الجلسة أمكن للرئيس أن يتخذ الإجراءات طبق مقتضيات المسطرة الجنائية.

إذا صدرت أقوال تتضمن سباً أو إهانة خطيرة تجاه المحكمة حرر رئيس الجلسة محضراً يرسل في الحال إلى النيابة العامة لتطبيق المسطرة المتعلقة بالتلبس بالجريمة. وتبعاً لهذا كان لقانون المسطرة الجنائية دوراً

¹⁰⁶ الفصل 123 من الدستور المغربي.

¹⁰⁷ الفصل 125 من الدستور المغربي.

¹⁰⁸ الفصل 43 من ق م ج.

في تكريس هذا المبدأ وذلك من خلال المادة 300 التي اقرت انه يجب تحت طائله البطلان ان تتم اجراءات البحث والمناقشة في جلسه علنيه ما عدا في الحالات المنصوص عليها في المادتين 301 و 302 وبعده¹⁰⁹.

وبالنظر للتطور الذي شهدته المحاكم الالكترونية التي مست بمبدأ العلنية بشكل صريح حيث ان الجلسات تقام بدون جمهور وكذلك فإنها تقام بدون اعلان عن تاريخ الجلسة بالنسبة للأقارب المتهم مما يعني حرمانهم من الحضور وهو ما يشكل مساسا بعلنية الجلسات¹¹⁰ لكن وبالرجوع الى قانون المسطورة الجنائية نجد ان هناك عدة حالات يتم تطبيق فيها ما يسمى بسريه الجلسات فقد نصت المادة 302 انه اذا اعتبرت المحكمة ان في عمليه الجلسة خطر على الأمن او على الأخلاق اصدرت مقررا يجعل الجلسة سريه¹¹¹.

2) مبدأ الشفوية:

¹⁰⁹ الفصل 300 من ق م ج.

¹¹⁰ التفاوضي عن بعد، م س.

¹¹¹ الفصل 302، ق م ج.

يقصد بمبدأ الشفوية المرافعات سماع المحكمة لأقوال الخصوم ودفاعهم وكذلك سماع شهودهم بشكل مباشر وهذا ما جاءت به المادة 287 من قانون المسطورة الجنائية التي أكدت انه لا يمكن للمحكمة ان تبني مقرها الا على حجج عرضت أثناء الجلسة ونقاشت شفهيا وحضوريا أمامها¹¹².

وبالرجوع الى 28 سبتمبر 1974 إلى حدود 1993 اي قبل تعديل المادة 45 من قانون المسطورة المدنية نجد ان المسطورة في هذه الفترة تميزت بالشفوية كمبدأ ومسطورة الكتابة كاستثناء وكانت مسطورة الكتابة تقتصر على القضايا التي تكون فيها الدولة طرفا والقضايا العقارية والقضايا التي تتعلق بالشركات المدنية التجارية لكن بعد التعديلات التي لحقت المادة 45 بعد 1993 اصبحت المسطورة الكتابية هي الاصل والشفوية استثناء فقد نصت المادة 45 «تطبق أمام المحكمة الابتدائية قواعد المسطورة الكتابية المطبقة أمام محاكم الاستئناف وفقا لأحكام الفصول 329 و 331 و 332 و 334 و 335 و 336 و 342 و 344 الآتية بعده».

تمارس المحكمة الابتدائية و رئيسها أو القاضي المقرر كل فيما يخصه

الاختصاصات المخولة حسب الفصول المذكورة لمحكمة الاستئناف ولرئيسها الأول أو المستشار المقرر.

غير أن المسطرة تكون شفوية في القضايا التالية:

- القضايا التي تختص المحاكم الابتدائية فيها ابتدائياً وانتهائياً؛

- قضايا النفقة والطلاق والطلاق؛

- القضايا الاجتماعية؛

- قضايا استيفاء ومراجعة وجيبة الكراء؛

- قضايا الحالة المدنية》

3) مبدأ الحضورية حق الدفاع:

جاء في الفقرة الثالثة من المادة 14 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية مبدأ الحضورية كقاعدة أساسية للمحاكمة العادلة وقد نظم قانون المسطرة الجنائية هذا المبدأ بصفة أساسية في المحاكمة وذلك في مجالين حضور المتهم وبافي الاطراف في المحكمة الذي ورد بعدها مواد من بينها 304، 305، 306 من قانون المسطرة الجنائية وكما نصت المادة على

حضور الاطراف شخصياً ما لم تعفهم المحكمة من الحضور وكما جاء في المادة 312 على انه يتبعين على كل متهم ان يحضر الجلسة¹¹³.

ومما لا شك فيه ان مبدأ الحضورية من المبادئ الكونية التي عرجت عليها العديد من التشريعات المقارنة المتقدمة التي تحترم حقوق الانسان ومن بينها المغرب الذي انخرط بشكل ايجابي في مجال حماية الحقوق الأساسية للأفراد¹¹⁴.

لذلك فإنّ المشرع المغربي قد استعمل مجموعة من المصطلحات التي تفيد صراحة الحق انه قد كرس لمبدأ الحضورية كما يتضح لنا من خلال مراجعه احكام الفصل 144 من قانون المسطرة الجنائية الذي جاء فيه يقصد من الأمر بالحضور او انذار متهم بالحضور امام قاضي التحقيق في التاريخ وال الساعة المبينة في الأمر والفصل 134 جاء فيه يطلب قاضي التحقيق من المتهم بمجرد مثوله الاول امامه. على انه اذا تعلق الامر بشخص مودع بالسجن فانه يمكن لقاضي التحقيق بعد اخذ رأي النيابة العامة الاستماع اليه او استنطاق استعمال تقنية الاتصال عن بعد بكيفيه تضمن سريه البث

¹¹³ المادة 14 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

¹¹⁴ محمد أمين مروان، النقاضي عن بعد أي ضمانات للمحكمة العادلة في ضوء مشروع قانون الوسائل الإلكترونية في الإجراءات القانونية / المنصة القانونية.

بحضور موظف يعمل بمؤسسة سجنية ومن خلال هذا¹¹⁵ يتبيّن لنا انه من حق الشخص المودع بالمؤسسة السجنية ان يستفيد من تقنية التواصل عن بعد لكن وان كان حضور هذا الموظف الذي يعمل بالمؤسسة السجنية اثناء الاستماع الى المتهم فان المشرع المغربي فرض على هذا الاخير الالتزام بسر المهنة.

غير انه في الظروف التي افرزتها الحالة الوبائية لوباء كورونا فإن العدد من المحاكم تخلت جزئيا عن مبدأ الحضورية واستعانت بتقنية المحاكمة عن بعد من خلال تقنية الاتصال وهي محادثة عن بعد مسموعة مرئية من الهيئة القضائية واحد أطراف الدعوة لضمان التواصل المباشر رغم التواجد في أماكن مختلفة.

كثيرا ما يرتبط مبدأ الحضورية مع مبدأ الاقتناع الشخصي للقاضي حيث لا يمكن لهذا ان يبني قناعة الا على الأدلة المقدمة في معرض المرافعات والتي حصلت في المناقشات فالحضور الشخصي يساعده في تدعيم القناعة الوجданية للقاضي التي يبني عليها ملابسات القضية عن طريق معainة

¹¹⁵ مشروع قانون المسطرة الجنائية المادة 3.193

التعابير (وجه المتهم) وحركاته لقوله تعالى ﴿يعرف المجرمون بسياهم﴾¹¹⁶ غير ان تقنيه المحادثة المرئية عن بعد لا توصل تعابير وحركات المتهم في حين ان المتهم يجب بأريحية مما يؤثر على القيمة الردعية للمحاكمة¹¹⁷ بالرغم من كل المعيقات التي تواجه لنا تقنيه الفيديو الا انها تبقى الوسيلة الفعالة التي قربت لنا المسافات وازالت الحواجز وخير مثال على هذا جائحة كورونا التي جسدت لنا دور هذه التقنية خلال هذه المرحلة.

4) حق الدفاع:

إن للعدالة جناحين جناح القضاء وجناح الدفاع فحق الدفاع من أهم المبادئ الإنسانية للمحاكمة العادلة التي تسمح للمتهم بدفع التهمة المنسوبة اليه احتراما لقرينه البراءة إلا ان التقاضي الإلكتروني قد يتعارض مع حق الدفاع عند استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد، ذلك وأن استخدام هذه التقنية في التحقيق والمحاكمة يجعل من استفادة المتهم من دفاع سليم أمرا مهددا بالخطر لسبب إمكانية الضغط النفسي من وراء شاشة الاستجواب او المحاكمة ما قد يدفع للإدلاء بأقوال قد تتعارض مع

¹¹⁶ سورة الرحمن الآية 41.

¹¹⁷ مثال رزوق، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد الخاص، ديسمبر 2021، التقاضي الإلكتروني وضمانات المحاكمة العادلة.

رغبتها وتغير مسار القضية، كما ان تواجد محامي بعيد عن المتهم قد يمس بضمان الاتصال المباشر دون ان يسمح لغيرها بالاطلاع على مجريات المحادثة وهم وهو ما اكدها المحكمة الأوروبية لحقوق الانسان بقولها انه من الاسس في محاكمة عالمية أن يعطي المتهم لمحامي توجيهات وتعليقات اثناء مناقشة الأدلة والحجج وان يتم ذلك في سرية¹¹⁸ وينص الفصل 120 من الدستور المغربي أن لكل شخص الحق في محاكمة عادلة وفي حكم يصدر داخل أجل معقول حق الدفاع مضمون أمام جميع المحاكم كما اكدهت السيدة أمينة بوعياش رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، تبرز ان نظام المحاكمة عن بعد لا يشكل من حيث المبدأ مساسا بالمحاكمة العادلة، او تهديدا لها غير ان انها تأكيد ان عدالة هذه المحاكمة تبقى رهينه بمدى تجسيدها لمبادئ الضرورة والتناسب والشرعية وسياده القانون والتوازن بين الاطراف واستجابتها لقواعد العدل والانصاف واحترامها لحقوق الدفاع مستدله في ذلك باجهادات باجتهاده المحكمة الأوروبية لحقوق الانسان

¹¹⁸ الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، اتفاقية حماية حقوق الإنسان نطق مجلس أوروبا روما، 4 نوفمبر 1950.

حيث اعتبرت ان اللجوء الى هذه الوسائل هدفه مثروع وان الوسائل المستعملة في ذلك لا تتعارض مع حقوق الدفاع¹¹⁹.

المطلب الثاني: بعد صدور الحكم وطرق الطعن.

بعد تقيد الدعوى وأداء الرسوم القضائية تعمل كتابة الضبط على إحالة الملف على رئيس المحكمة الذي يعين قاضي او مكلف بالقضية حسب الحالات، هذا الأخير يعمل على تبليغ المقال المدعى عليه واستدعائه للجلسة بالطرق المنصوص عليها قانونا، تم تأتي مرحلة الحكم إذا كانت القضية جاهزة من طرف القاضي المختص.

أولا: الطعن في الأحكام إلكترونيا.

بعد صدور الحكم في النزاع واكتسابه حجية الشيء الم قضي به، لا يكون للهيئة المصدرة للحق في الرجوع فيما قضت به ولا يبقى لطرف المحكوم عليه إلا تنفيذ ما قضي به الحكم أو الطعن فيه بالطرق المنصوص عليها قانونا.

أ- الطعن باستعمال وسائل الاتصال الحديثة في المادة المدنية

¹¹⁹ التقاضي عن بعد وضمانات المحاكمة العادلة، اطلع عليه بتاريخ 14/06/2023 على الساعة 13:46 .www.cndh.ma

الهدف الأساسي الذي ترمي إليه جل التشريعات والقوانين هو تحقيق العدالة والانصاف وضمان احترام المتقاضين لمؤسسة القضاء، فإن المشرع وعلى غرار باقي التشريعات الحديثة اوجد عدة وسائل كفيلة بتحقيق هذا الهدف ومن بينها طرق الطعن في الأحكام¹²⁰ ويقصد بطرق الطعن الرسائل التي من خلالها يمكن الأفراد الدفاع عن حقوقهم أمام القضاء، حيث بموجبها يمكن أن يطالبوا بموجب الأحكام الصادرة عن المحاكم الابتدائية أمام المحاكم الاستئنافية وينقسم هذا الطعن إلى طرق عادية وطرق غير عادية¹²¹

* طرق الطعن العادية:

تتمثل في التعرض والاستئناف التي نظمها المشرع في الفصول 130 و 133 من ق م بالنسبة للتعرض والفصل 134 إلى 146 ق م خاص بالاستئناف. الطعن بالتعرض هو وسيلة يتبعها الطاعن عما يصدر في حقه حكم غيابي داخل أجل 10 أيام من تاريخ تبليغ الحكم تبليغاً صحيحاً. وأما الطعن بالاستئناف فهو وسيلة يستعملها الطرف الذي خسر الدعوى، أمام المحكمة الابتدائية فيخول له الطعن أمام محكمة الاستئناف داخل أجل

¹²⁰ مريم شفيق، م س، ص 80.

¹²¹ عبد الكري姆 الطالب، الشرح العلمي لقانون المسطرة المدنية، م س، ص 243.

30 يوما تبتدئ من تاريخ تبليغه بصفة شخصية أو في موطنه الحقيقي او المختار او بالتبليغ في الجلسة إدا كان دالك مقررا بمقتضى القانون¹²².

إن الطريقة الإلكترونية التي يقدم بها الاستئناف هي ذاتها التي يقدم بها التعرض مع اختلاف المحكمة التي يقدم إليها الطعن بالتعرض والطعن بالاستئناف هو الطريقة الأكثر سلوكا من قبل المتقاضين¹²³ حيث بروز دور الوسائل التكنولوجية في تسهيل عملية تقديم الاستئناف بالطريقة الإلكترونية ويكون دالك بالدخول إلى موقع المحكمة الإلكترونية والتي يكون بداخلها قسم مختص لمحكمة الاستئناف الإلكترونية حيث يختص بنظر الطعون في الأحكام التي اجاز القانون الطعن فيها ضمن المهلة التي حددها القانون وهي تلاتين يوما (30) من تاريخ تبليغ الحكم وكما جاء في الفصل 134 ق م "يجب ان يقدم استئناف احکام المحاكم الابتدائية خلال تلاتين يوما غير أن المشرع المغربي اورد مجموعة من الاستثناءات التي جعل من خلالها للاستئناف اجل آخر كما هو الشأن بالنسبة للأوامر الاستعجالية التي حددها

¹²² مريم شفيق، م س، ص 81.

¹²³ فاطمة الزهراء الخطاب، م س، ص 132.

في خمسة عشر يوما طبقا للفقرة الرابعة من الفصل 153 من ق م¹²⁴. ويطلب الاستئناف من المحكمة الإلكترونية و التي تكون بصيغة إلكترونية تتضمن فراغات للمعلومات التي يجب ان تتضمنها عريضة الاستئناف، حيث تنظم بطريقة فنية متقدمة ، وعليه ان يقوم بنفس البيانات التي تنظمها

العريضة¹²⁵

وبعد استكمال البيانات يقوم مقدم الطلب بحفظه بنسختين واحدة يحتفظ بها الاخرى ترسل لذاكرة المعلوماتية التي بدورها تقوم بتوجيه الدعوى ودالك بطلب من المحكمة التي أصدرت الحكم المراد الطعن فيه، وبعد تحديد الموعد تمنع الطلبات الجديدة في الاستئناف، بكل جوانب الحكم المستأنف، تصدر حكم برد الطعن بالاستئناف و تصديق حكم محكمة الدرجة الأولى أو بفسخ و إعادة الحكم إلى المحكمة التي أصدرته في ضوء حكم الاستئناف¹²⁶ تعتبر هدم الآلية أنها أسهل بكثير من طريقة المعتادة في تقديم الاستئناف حيث لا تستغرق إلا مدة زمنية وجيزة ، و دالك يمكن

¹²⁴ نص الفصل 153 الفقرة الرابعة، يجب تقديم الاستئناف داخل خمسة عشر يوما من تبلغ الأمر عدت في الحالات التي يقرر القانون خلاف ذلك ويفصل في الاستئناف بصفة استعجالية.

¹²⁵ فاطمة الزهراء الفضالي، م س، ص 134.

¹²⁶ فاطمة الزهراء الفضالي، م س، ص 135.

القول ان الرسائل الاتصال الحديث وفرت علي المحكمة وعلى المتقاضين الوقت والسرعة في الانجاز لطرق باب القضاء.

* طرق الطعن غير العادلة:

طرق الطعن غير العادلة هي التي لا تقبل إلا إذا استند الطاعن في طعنه لسبب من الاسباب التي حددها القانون على وجه الحصر وهي تعرض الغير الخارج عن الخصومة وإعادة النظر والطعن بالنقض.

وهذه الطرق كما هي محددة الطعن بالحكم العادي كذلك تتبع للطعن بالحكم عن بعد مع اختلاف الوسيلة التي يرفع بها الطاعن والمحكمة التي يقدم إليها، أما من حيث الآلية الإلكترونية فهي موحدة، بمعنى ما يتبع في النقض من طرق إلكترونية يتبع في باقي طرق الطعن العادلة لذلك سنقتصر على الآلية التي يرفع بها الطعن بالنقض كنموذج من طرق الطعن غير العادلة.

يقدم الطعن بالنقض بصورة إلكترونية¹²⁷ وذلك بإيداع مقال بكتابة ضبط المحكمة المصدرة للحكم المطعون فيه والمتمثل بالدائرة المعلوماتية في

¹²⁷ تقرير محكمة دبي الإلكترونية، www.doubaicourts.gov.ac

مجال بحثنا ويجب ان تشمل عرضة النقض مجموعة من البيانات تحت طائلة عدم القبول، حيث أستوجب المشرع المغربي أن يتتوفر في مقال النقض مجموعة من الشروط ودالك بمقتضى الفصل 355 من ق م والتي تمثل فيما يلي:

بيان اسماء الأطراف العائلية والشخصية وموطنهم الحقيقي، غيرأن محكمة النقض المغربية، كما على دالك أحد الممارسين ملخص الواقع والوسائل وكذا المستنتاجات.

ارفاق المقال بنسخة من الحكم أو القرار المطعون فيه.

ويجب ان يرفق المقال بنسخة مساوية لعدد الأطراف¹²⁸.

ب- الطعن باستعمال وسائل الاتصال الحديث في المادة الجنائية:
لا تختلف طريقة الطعن باستعمال وسائل الاتصال الحديث في المادة الجنائية، اي انها نفس الطريقة التي تقدم بها في المادة المدنية لدلك سوف نقتصر في هدم الفقرة عن طرق الطعن العادلة والغير العادي .

* طرق الطعن العادلة:

¹²⁸ الفصل 355، ق م.

قد يتبع لاحد الأطراف ان الحكم أو القرار الصادر في مواجهته يضر به وبمصلحةه فيرفع القضية إلى محكمة أعلى درجة يطلب منها تعديل الحكم أو القرار الصادر كلاً أو بعضاً أو يرفع القضية أمام نفس المحكمة بطلب منها التراجع عن الحكم الصادر في حقه غيابياً، فيذلك طرق الطعن المتاحة له

قانوناً¹²⁹

والتمثلة في التعرض والاستئناف.

- التعرض:

نظم المشرع لحكام التعرض في المواد من 393 إلى 395 ق م ج يستطيع من خلاله المحكوم عليه حكم غيابي عرض الدعوى من جديد أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه بالتعرض وهو قاصر على الجناح والمخالفات. وأحكام القابلة للتعرض هي الأحكام الغيابية التي تصدر في غيبة المتهم بعد استدعائه وإجعامه عن الحضور واجال الطعن هو 10 أيام، يكون هذا الطعن على شكل تصريح يقدمه المحكوم عليه او دفاعه لكتابة الضبط وهذا التصريح لا يكون بالضرورة مكتوباً يمكن ان يكون شفهياً.¹³⁰

¹²⁹ شرح ق م ج 2، إجراءات المحاكمة وطرق الطعن، جمعية نشر المعلومات القانونية، ص 272.

¹³⁰ شرح ق م ج 2، م ص 275.

وكما أشرنا سابقا انه يمكن تقديمها بطريقة إلكترونية فيتم تحرير هذا التصريح على دعامة إلكترونية وإرساله إلى المحكمة.

وأوضحت المادة 394 ق م انه يترب على التعرض المقدم من طرف المحكوم عليه ببطلان الحكم الصادر عليه غيابيا أما التعرض الذي يتقدم به الطرف المدني او المسؤول عن الحقوق المدنية ولا اتر له على الدعوى العمومية، و المتعرض الذي لم يحضر في المدة المحددة لنظر في تعرضه علي الحكم الغيابي الصادر في حقه، يلغى تعرضه ولا يقبل مرة تانية بصريح الفقرة الأخيرة من نفس المادة الأخيرة من نفس المادة، والتي جاء فيها " لا يقبل التعرض على الحكم الصادر بناء على تعرض سابق¹³¹ .

- الاستئناف:

يمكن تعريف الاستئناف بكونه تظلم من أخطاء التقاضي المصدر للحكم المستأنف إلى قاضي أعلى درجة، يؤدي إلى إعادة مناقشة الدعوى من جديد من الناحيتين الموضوعية والقانونية¹³² حددت المادة 400 ق م ج الاستئناف

¹³¹ المادة 394 من ق م ج.

¹³² شرح ق م ج، ج 2، ص 284.

في عشرة أيام تبدأ من تاريخ النطق بالحكم إذا كانت المناقشات حضورية وصدر بحضور النطق بالحكم إذا كانت المناقشات حضورية.

ومن بين الأثار المترتبة عن الطعن بالاستئناف وقت تنفيذ الحكم الابتدائي المطعون فيه ودالك بنص القانون إذ يوافق الآجال، اثناء الآجال المقررة للاستئناف، واثناء النظر فيه إذ تم داخل الأجل القانوني.

الأثار الثاني انه ناقل، ومؤداته ان الدعوى تعرض على جهة اعلي وهي محكمة الاستئناف في حدود الاستئناف المرفوع إليه.

ولقد نص الفصل 398 ق م ج علي ان الحكم الصادر ابتدائيا يوقف تنفيذ العقوبة، والاستئناف يعرض على غرفة الجناح المستأنفة لمحكمة الاستئناف التي تتكون من رئيس ومستشارين بحضور ممثل النيابة العامة ومساعدة

كاتبة الضبط¹³³

- طرق الطعن غير العادلة:

اتاحها المشرع الأطراف الدعوى في حالة صدور حكم اد قرر نهائي، رفع القضية أمام محكمة النقض باعتبارها أعلى محكمة حسب التنظيم القضائي

¹³³ راجع الفصل 398، ق م ج.

إذا تبين له خرق للقانون او ان القرار صدر بناء على وتأقق مزورة أو التدارك خطأ في الواقع.

وممثلا في النقض وإعادة النظر وتصحيح القرار ومراجعة.

- الطعن بالنقض:

تتولى محكمة النقض النظر في الطعون بالنقض المقدمة ضد الأحكام الصادرة عن المحاكم الـ مجرية من أجل التطبيق الصحيح للقانون¹³⁴ باعتبارها محكمة قانون وليس محكمة بصفة استثنائية لفائدة القانون. الأطراف ويمكن تقديمها بصفة استثنائية لفائدة القانون.

ونص الفصل 520 ق م ج علي انه يقدم الطعن بالنقض من النيابة العامة لمصلحة المجتمع.

يرفع التصريح بالنقض لدى كتابة الضبط المحكمة التي أصدرت المقرر المطعون فيه وقد حددت المادة 21 ق م اجال الطعن بالنقض والمتمثلة في 10 أيام من يوم صدور المقرر المطعون فيه وهذا الآجال كامل.

كما حددت لنا المادة 534 من ق م ج اهم البيانات لطعن بالنقض:

¹³⁴ راجع الفصل 518، ق م ج.

1- خرق الإجراءات الجوهرية

2- الشطط في استعمال السلطة

3- عدم الاختصاص

4- الخرق الجوهري للقانون

5- انعدام التعليل

- إعادة النظر وتصحيح القرارات

من خلال المواد 563 و 564، ق م ج فإنه يحرر الطعن بإعادة في القرارات التي يصدرها المجلس الأعلى) محكمة النقض حلبا (الوثائق صرح او اعترف بتزويرها القرارات التي لحقها خطأ مادي، اغفال البت في أحد الطلبات المعروضة به قضي وسائل استدل بها.

تونس المادة 564 على المسطرة الواجبة بخصوص الطعن بإعادة النظر بسبب الزور في وثيقة قدمت إلى المجلس الأعلى) محكمة النقض حلبا (واستوجب تحت طائلة البطلان)

- المراجعة:

تعتبر المراجعة طریقا من طرق الطعن غير العادیة وقد تعرّض لها قانون المسطورة الجنائیة في المواد 565 إلى 574 ق م حيث ان لا يفتح باب المراجعة إلا لتدارك خطأ في الواقع تضرر منه شخص حکم عليه من اجل جنحة او جنایة.

ويمكن ان يفتح طلب المراجعة أيا كانت المحکمة التي بنت في الدعوى وأيا كانت العقوبة¹³⁵ يودي طلب المراجعة مسبقا مصاريف الدعوى إلى غایة صدور القرار يقولها، اما المصارييف الواجبة.

خاتمة:

من خلال هذه الدراسة المستفيضة لنظام التقاضي الإلكتروني أى ضمانات للمحكمة العادلة، التي سعت إلى معرفة مدى مسيرة القضاء المغربي للتحولات الرقمية منذ أول محاولة سنة 2013 إلى يومنا هذا، يتضح أن اعتماد تكنولوجيا المعلومات في كافة إجراءات التقاضي منذ رفع الدعوى إلى حين تنفيذ الحكم أصبح يلعب دورا حاسما في الزيادة في الكفاءة ، و الحد من الفساد، و تقديم أفضل الخدمات و أجودها و يعزز فرص الحصول على عدالة رفيعة في أدائها، بسيطة في مساطرها سهلة من حيث الولوج إليها، عدالة تستجيب لطلعات المتقاضين المشروعة عدالة أكثر إصلاحا و تكيفا مع الواقع الاجتماعي والاقتصادي والتكنولوجي لعالم اليوم.

ومنه فإن اعتماد التكنولوجيا لإجراءات التقاضي ليس هدف في حد ذاته، بل وسيلة لإنشاء نظام قضائي حديث و منتج، للإلحاق بركب التقدم التي تقوده الدول الرائدة في المجال التكنولوجي، كفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول التي تمكنت من الوصول إلى مرحلة العدالة الإلكترونية الشاملة.

و ذلك على خلاف الوضع في المغرب الذي لازال في مرحلته الانتقالية، حيث أن الملاحظ هناك تباين بين مؤسسات الجهاز القضائي على مستوى استعمال الوسائل التكنولوجية حيث تتصدر المحاكم التجارية الرتبة الأولى، و ذلك بتوفيرها للعديد من الخدمات عبر الوسائل التكنولوجيا الحديثة وبعدها تأتي تجربة محكمة النقض التي تعد تجربة رائدة في هذا المجال

ولعل هذا الوضع المتفاوت في مؤسسات الجهاز القضائي، يعود أساسا إلى أولويات و اعتبارات تقنية وبشرية تتحكم في تعميم المعلومات على جميع المحاكم.

غير ان ما آلت اليه الأوضاع من جراء انتشارا الوباء الذي تراخت معالمه على كل جوانب الحياة الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية، فرض ضرورة تفعيل نظام التقاضي عن بعد من خلال الانتقال الفوري من مستوى التصور النظري إلى مستوى إجراءات المحكمة الإلكترونية وتنزيتها في أقرب وقت، خاصة وأنها تشكل خيارا ملکيا وواجبها وطنيا و بندًا مهمًا من البنود المعتمدة من قبل ميثاق اصلاح منظومة العدالة.

وهو ما استجابت له محاكم المملكة ب مختلف الدوائر القضائية كأحد الخيارات الاستراتيجية لمواجهة تداعيات الأزمة الصحية العالمية الناتجة عن فيروس كورونا ، وما اقتضته حالة الطوارئ الصحية من ضرورة تدبير مرفق القضاء بحكامة ونجاعة تخلو الحفاظ على الصحة والسلامة لكل المرتفقين وتمكن في نفس الآن المعتقلين من محاكمات عادلة داخل أجال معقولة .

و في جميع الأحوال إذا كانت المجهودات التي أنجزت في هذه الفترة قد وصفت بالجباره و الجد متقدمة في باب إصلاح القضاء وتحديث الإدارة القضائية، فهذا لا يمنعنا من موافقة المسير نحو الأفضل بالتوجيل بهذا المشروع الضخم التقاضي الإلكتروني) الذي سيشكل لا محالة قفزة نوعية في العدالة بالمغرب، ومكسبا وطنيا يحق لنا به الالتحاق بمصاف الدول المتقدمة معلوماتيا في انظمتها القضائية و التي ستتسهم من جهة أخرى على ضمان سيرورة الخدمات القضائية بجميع الظروف و الصعاب مهما كانت، وكذلك ضمان حق المتهم من أجل محاكمة عادلة .

نتائج :

- ✓ يتيح التقاضي الإلكتروني تقليل التكاليف المرتبطة بالقضايا القانونية، وهو مفيد للأفراد والشركات على حد سواء
- ✓ توفير الوقت يمكن الأطراف القضية التواصل وتقديم الوثائق والمستندات عبر الإنترنٌت، مما يوفر الوقت والجهد المرتبط بالتحرك من مكان لآخر.
- ✓ يعزز التقاضي الإلكتروني الشفافية في العملية القانونية حيث يمكن للأطراف متابعة تطورات القضية والحصول على المعلومات الازمة بسهولة
- ✓ يوفر نظام التقاضي عن بعد السرية التامة في تداول المعلومات والاسرار التي يخشى اطراف الدعوه من إفشاءها الى العامة
- ✓ يحقق نظام التقاضي عن بعد نوع من التأمين ضد الأخطار المتعلقة بتلف وضياع المستندات الورقية

✓ يقضي نظام المحكمة الالكترونية على احتمال التعطيل المعتمد الدعوى من جانب الموظفين بالتواطئ مع الخصم

المقترحات :

✓ ضرورة نشر ثقافة التقاضي الالكتروني بين أوساط المواطنين لما لها من آثار إيجابية في ضمان سرعة الفصل في الدعوى والمحاكمة في اجال معقولة.

✓ عدم تعمم استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد الا في حالات التي تستدعيها حالة الضرورة القصوى كظهور الأوبئة وحصر استعمالها في المخالفات والجناح البسيطة دون الجنایات مع ربط استخدام هذه التقنية بشرط موافقة المتهم لما لها من اثار سلبية على المبادئ الأساسية للمحاكمة العادلة.

✓ توفير الضمانات الكافية لحق الدفاع من خلال الاستعانة بمحام خاضر في مكتب التحقيق او جلسة المحاكمة، واخر متواجد مع موكله في المؤسسة العقابية أو مكان استجوابه ما يضمن عدم تعرض المتهم لاي ضغوطات نفسية او جسدية تؤثر على مسار القضية.

- ✓ تزويد المحاكم المعنية بالحواسيب و الطابعات و البرامج الازمة للتشغيل .
- ✓ ضرورة توفير التقنيات والمعدات التكنولوجيا الازمة لاستخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد والتي تؤمن جودة وصول الصوت والصورة وتحمّن سرية الاتصال
- ✓ العمل على اجراء دورات تدريبية في مجال القضاء الالكتروني لكل العاملين في المجال القضائي كالمحامين والقضاة وامناء الضبط، وكليات الحقوق لتدريس و دراسة مواد التقاضي الالكتروني و الالمام بها .

الكتب العامة ، الخاصة :

- عبد العزيز بن سعيد، المحكمة الإلكترونية دراسة تأصيلية مقارنة دار جامعة نايف للنشر الرباط 2018
- أحمد الخمليشي، شرح قانون المسطرة الجنائية الجزء الأول
- عبد الواحد العلمي، شرح في القانون الجديد المتعلق بالمسطرة الجنائية الجزء الثاني 1930 ، 2009 مطبعة النجاح الجديدة
- السعدية مجیدی، المختصر في قانون المسطرة الجنائية، مطبعة الأمنية - الرباط ، الطبعة 2023
- محمد بومديان ، الإشكالية القانونية الاعتماد الإدارية الإلكترونية بالمغرب . مطبعة الأمنية الرباط 2020
- ضياء على احمد نعمان و عبد الرحيم بوعيادة موسوعة التشريعات الإلكترونية المدنية والجزائية الجزء الثاني ط 1 مراكش 2010
- شرح قانون المسطرة الجنائية الجزء الثاني، إجراءات المحاكمة وطرق الطعن جمعية نشر المعلومات القانونية
- خالد حسن أحمد لطفي . التقاضي الإلكتروني كنظام قضائي معلوماتي بين النظرية والتطبيق.دار الفكر الجامعي ، الطبعة الأولى سنة 2020
- خالد ممدوح إبراهيم الدعوى الإلكترونية و إجراءاتها امام المحاكم ، دار الفكر الجامعي سنة 2008
- الدكتور عمر ابو الطيب ، الدعوى العمومية ، دراسة تأصيلية و تحليلية مسبوقة بدراسة عامة لقانون المسطرة الجنائية. الطبعة الأولى 1995
- عبد الكريم الطالب المسطرة المدنية وفق اخر التعديلات. ابريل 2009

الأطروحات:

- مريم بنزهه، القضاء الإلكتروني بالمغرب، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون الخاص، جامعة محمد الخامس كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، الرباط السنة الجامعية 2018-2017
- الكوسر عثمانية، دور النيابة العامة في حماية حقوق الإنسان أثناء مراحل الإجراءات الجزائية دراسة مقارنة، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون الخاص
- مريم بن نزهه ،القضاء الإلكتروني بالمغرب أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون الخاص ،جامعة محمد الخامس بالرباط كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسري سنة 2017/2018

الرسائل:

- فاطمة الزهراء الفضلي ، احكام التقاضي عن بعد في الدعوى المدنية ، رسالة لنيل شهادة الماستر في القانون الخاص جامعة الحسن الأول بسطات السنة الجامعية 2019-2020
- أسامة الكثري، ضمادات المتهم خلال مرحلة البحث التمهيدي، رسالة لنيل شهادة الماستر بجامعة عبد المالك السعدي بطنجة سنة 2018/2019
- يونس العياشي - المحاكمة العادلة بين النظرية والتعليق على ضوء المواثيق والمعاهدات الدولية والعمل القضائي - رسائل نهاية تدريب الملحقين القضائيين
- توفيق المقاسيمي، القضاء الإلكتروني، رسالة لنيل شهادة الماستر في القانون الخاص جامعة الحسن الأول بسطات السنة الجامعية
- هجر الزموري، التقاضي عن بعد ، رسالة لنيل شهادة الماستر في القانون الخاص جامعة الحسن الأول بسطات سنة الجامعية
- مريم شفيق . التقاضي الإلكتروني رسالة لنيل شهادة الماستر في القانون الخاص جامعة سيدى محمد بن عبد الله بفاس سنة 2020/2021

- أمينة رزوق ، التقاضي الإلكتروني بالمغرب رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون الخاص جامعة عبد المالك السعدي طنجة سنة 2020/2021
- انس الحاجي .لامادية الاجراءات المسطرة المدنية ،بين النظرية والتطبيق جامعة الحسن الاول بسطات سنة 2020/2021

المجلات:

- رامي نعمان الجاعون أمين، سرية المعلومات في الحكومة الإلكترونية ندوة متطلبات الحكومة الإلكترونية الامارات وزارة الداخلية 2002
- سعيد عليد ، محمد اضرضور ،مجلة الباحث ملف خاص 5 - جائحة كورونا، الطوارئ الصحية أي العدد - 21 غشت 2022
- مجلة المحقق على للعلوم القانونية والسياسية : العدد الأول ، السنة الثامنة
- رضوان العنبي، التقاضي الإلكتروني مجلة المنارة لدراسات القانونية والإدارية ، العدد السابع والثلاثين يناير - مارس 2022
- منال رزوق، التقاضي الإلكتروني وضمانات المحاكمة العادلة،مجلة البصائر الدراسات القانونية والاقتصادية، العدد الخاص، ديسمبر 2021
- رامي نعمان الجاعون أمين، سرية المعلومات في الحكومة الإلكترونية ندوة متطلبات الحكومة الإلكترونية الامارات وزارة الداخلية 2002
- سعيد عليد ، محمد اضرضور ،مجلة الباحث ملف خاص 5 - جائحة كورونا، الطوارئ الصحية أي العدد - 21 غشت 2022 مجلة المحقق على للعلوم القانونية والسياسية : العدد الأول ، السنة الثامنة
- رضوان العنبي، التقاضي الإلكتروني مجلة المنارة لدراسات القانونية والإدارية ، العدد السابع والثلاثين يناير - مارس 2022
- منال رزوق، التقاضي الإلكتروني وضمانات المحاكمة العادلة،مجلة البصائر الدراسات القانونية والاقتصادية، العدد الخاص، ديسمبر 202

النحوات والتقارير:

- محمد أمين مروان التقاضي عن بعد أي ضمانات المحاكمة العادلة في ضوء مشروع قانون الوسائل الإلكترونية في الإجراءات القانونية / المنصة القانونية
- ميثاق إصلاح منظومة العدالة، يوليوز 2003 الهيئة العليا للحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة، المملكة المغربية، جمعية النشر، المعلومات القانونية والقضائية مطبعة البث. 2013

المواقع الإلكترونية:

- عبد الرفيق الرويحن " التحديث والرقمنة بقطاع العدل الإصلاح العميق و الشامل لمنظومة العدالة مسار استمرارية حصيلة منجزات وزارة العدل، سنة 2017 <https://satv.ma/B2.html>
- عبد المؤمن شجاع الدين ، التقاضي الإلكتروني وإمكانية تطبيقه في اليمن <https://yemenlaw.wordpress.com> www.doubaicourt.gov.ac
- التقاضي عن بعد وضمانات المحاكمة العادلة، www.cndh.ma
- www.alkanounia.info
- ياسين امهد. تأملات حول ميثاق إصلاح منظومة العدالة مقال منشور بالموقع الإلكتروني بمجلة القانون والاعمال <https://wwwdroitentreprise.com> www.mahakim.ma
- عيسى القاضي ، التبليغ الإلكتروني في العمل القضائي مقال منشور بموقع <https://Alkononunia.info>
- التقاضي عبر الوسائل الإلكترونية في التشريع المغربي و التشريعات المقارنة. مقال منشور بمجلة القانون والاعمال ، بنار مراد

الفهرس

الفصل الاول: التقاضي الإلكتروني في التشريع المغربي والتشريعات المقارنة	
10	
المبحث الأول: الإطار العام للتقاضي الإلكتروني	12
المطلب الأول: تعريف التقاضي الإلكتروني وخصائصه	13
الفقرة الأولى: التعريف التقاضي الإلكتروني	13
الفقرة الثانية: خصائص التقاضي الإلكتروني	16
المطلب الثاني: إجراءات التقاضي الإلكتروني ومتطلباته	20
الفقرة الأولى: إجراءات التقاضي الإلكتروني	20
الفقرة الثانية: متطلبات التقاضي الإلكتروني	38
المبحث الثاني: التطبيقات العملية التقاضي الإلكتروني	42
المطلب الأول: المحكمة الإلكترونية	43
الفقرة الأولى: تعريف المحكمة الإلكترونية	43
الفقرة الثانية: الحماية المعلوماتية والجناحية لبيانات المحكمة الإلكترونية	
45	

المطلب الثاني: تجارب بعض الدول من تجربة التقاضي الإلكتروني 51
الفقرة الأولى: تجربة الدول الغربية 52
الفقرة الثانية: تجربة بعض الدول العربية 56
الفصل الثاني: المحاكمة العادلة في ظل التقاضي الإلكتروني 66
المبحث الأول: الحقوق والضمانات في مرحلة ما قبل المحاكمة 68
المطلب الأول: الضمانات في مرحلة البحث التمهيدي 68
الفقرة الأولى: حقوق المتهم أمام الضابطة القضائية 68
الفقرة الثانية: حقوق المتهم أمام النيابة العامة 75
المطلب الثاني: الضمانات في مرحلة التحقيق الإعدادي 79
المبحث الثاني: الحقوق والضمانات أثناء وبعد المحاكمة العادلة 86
المطلب الأول: قبل صدور الحكم (مبدأ علنية وشفوية المحاكمة، حضورية المحاكمة وحق الدفاع 87
المطلب الثاني: بعد صدور الحكم وطرق الطعن 96